الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية **ميدان العلوم السياسية**

قسم العلوم السياسية **تخصص علاقات دولية**

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

الأمن الصحي في السياسة الدولية

أزمة كوفيد 19 نموذجا

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

نبيل زخنين فاتح النور رحموني

لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة	الصفة
سليم عاشور	أستاذ محاضر"أ"	رئيسا
فاتح النور رحموني	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
بلمرزوق عنتر	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021م

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 نوفمبر 27
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): زخنين نبيل الصفة: طالب / أستاذ / باحث

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 401101185 الصادرة بتاريخ: 2022.03.19

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية القسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الأمن الصحي في السياسة الدولية - أزمة كوفيد 19 نموذجا.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022-06-12

توقيع المعني (ة)

توقيع السيد: .....
بطاقة التعريف رقم: 401101185
بتاريخ: 2022/03/19
مصلحة قضايا
برج بوعريريج في: 13/6/2022
رئيس المجلس الشعبي البلدي

2022 جوان 13

ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي
و عضو ويمض مندوبه
لعلاوي الدراجي

لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ (1)إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَٱلشِّتَآءِوَٱلصَّيۡفِ (2)فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَاٱلۡبَيۡتِ (3)ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ(4)

سورة قريش

الصحة شأنها شأن التعليم من بين القدرات الأساسية التي تعطي قيمة لحياة الإنسان

أمارتيا سن –حائز على جائزة نوبل

الصحة هي الثروة الأولى

الفيلسوف الأمريكي رالف والدو إميرسون

العالم حقق تقدما كبيرا حتى الأن ،لكن الطريق لا يزال طويلا

ديفيد بلوم –شكل الصحة العالمية

شكر وعرفان

أتقدم بشكري إلى كل من أسدى إلى عونا في إنجاز هذا العمل.

وأخص بالذكر أستاذي المشرف : رحموني فاتح.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية على

كل ما قدموه لي وأخص بالذكر أستاذي وقدوتي: محمد بوضياف.

وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تجشموا عناء القراءة والتقويم.

كما لا أنسى كل زملاء الدراسة والجامعة كلا باسمه وأخص بالذكر صديقي

عياد عثمان.

الإهداء

أهدى هذا العمل إلى روح أمي جعلها الله في جناته بإذن الله

وإلى أبي حفظه وأدامه الله لي

وإلى زوجتي وابني أدم ، وإلى كل إخوتي وأصدقائي

مقدمـــة

تقديم الدراسة:

شكلت جائحة كورونا- كوفيد19 تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتحديًا جديًا لإمكانيات وقدرات الدول، سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي في إطار المنظومات الأمنية المشتركة،فقد ضاعفت مخاطر هذه الجائحة من هشاشة الوضع الأمني في النظام الدولي غير المستقر أصلا، كما تؤكد ذلكمؤشرات السياسات الدولية المتعلقة بغياب التنسيق والتكافل الدولي،وانغلاق الدول الكبرى على نفسها اثر انتشار هذه الجائحة، وصنف الوباء بأنه يمثل تهديدا رئيسيا للأمن الصحي العالمي،حيث لم تستطع الدول التصدي له بالفاعلية والسرعة المطلوبة،واتضح بأن السياسات الدولية كانت عاجزة عن التعامل مع هذا التهديد الأمني.

جاءت دراستنا هذه كمحاولة لتحليل ومناقشة مسألة الأمن الصحي في السياسة الدولية من حيث أهميتها وعلاقتها بالأمن الدولي، وكمحاولة أيضا لمعرفة ومناقشة مدى فاعلية ونجاعة السياسة الدولية في مواجهة جائحة كورونا- كوفيد 19 سواء منها السياسات المنفردة للدولة أو المشتركة على مستوى المنظومات السياسية والأمنية الدولية، وأيضا وصف وتحليل تداعياتها على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية علمية بالغة نظرا لارتباطه بعنصر أساسي لاستقرار النظام الدولي وهو الأمن الصحي العالمي، ويتضح ذلك من خلالالمتغيرات التي سوف نتناولها في دراستنا هذه قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا الشأن، فرغم أن الاهتمام بدراسة الأمن الدولي لقي اهتماما كبيرا وتركيزا واضحا على المستوى الأكاديمي، غير أن بعض العناصر المكونة له على غرار الأمن الصحي لا تزال مهملة إلى حد كبير، غير أن تصاعد التهديدات الأمنية ذات

البعد الصحي وعلى رأسها جائحة كورونا –كوفيد 19 أكدت مدى أهمية الأمن الصحي على المستويين المحلي والعالمي وهو ما يؤكد أهمية هذا الموضوع الذي نحن بصدد دراسته.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقديم تفسير منطقي وعلمي لأهمية الأمن الصحي في السياسة الدولية من خلال معالجة نموذج جائحة كورونا –كوفيد 19 وتداعياتها وطريقة التعامل الدولي معها، وذلك بإتباع خطة نحاول من خلالها التأصيل النظري لمفهوم الأمن كمفهوم عام وأبعاده المختلفة التي من بينها الأمن الصحي العالمي الذي أصبح يمثل المرتكز الأول للأمن الدولي العالمي جراء هذه الجائحة التي خلفت أثار متعددة استوجبت منا الوقوف على التعريف بهذا الفيروس الفتاك الذي أرعب الجميع وأربك حتى الدول الكبرى وزاد من متاعب الإنسانية، ولكي نبين كذلك عدم التنسيق والتضامن الدولي بين مختلف السياسات الدولية عند محاولة تصديها للجائحة.

أسباب اختيار الموضوع:

1/أسباب ذاتية: تعود إلى رغبتي الشخصية في البحث في موضوع الأمن الصحي، على اعتبار: أنني عامل بالقطاع الصحي بصفتي ممرض للصحة العمومية، وكذا انني طالب للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، فأردت الربط بين وظيفتي في العمل وتخصصي في الدراسة، خاصة وأن هذا موضوع يعد موضوع الساعة وكان له تأثير كبير جدا على حياة المجتمعات في العالم بما فيها المجتمع الجزائري الذي أنا جزء منه، وبالتالي فأعتقد أنه الموضوع المناسب الذي أرغب في دراسته بشدة.

2/ أسباب موضوعية: هناك عدد من الأسباب الموضوعية التي شجعتني على اختيار هذا الموضوع ومن أبرزها:

– محاولة تقديم إضافة علمية في حقل الدراسات الأمنية الذي يعد مجال تخصصي، وسأحاول أن أعمل على معرفة وحسن توظيف وتوصيف المعلومات والنظريات والنتائج المتوصل إليهاباستخدام منهجية صحيحة.

–بروز جائحة كوفيد 19 ومحاولة التصدي لتداعياتها يعد تحديا للأمن الصحي العالمي الذي ينعكس على الأمن الدولي والمجتمعي.

–محاولة إزالة الخلاف والغموض الذي يعترى مفهوم الأمن الصحي باعتباره يمثل تهديد بلا مهددين –التهديدات اللاتماثلية–.

–التداخل الموجود بين الأمن والصحة وضرورة أمننة الصحة وكيفية التعاطي مع الأمراض والأوبئة أصبحت من أبرز اهتمامات الأمن القومي و الدولي والعالمي وحتى الإنساني.

إشكالية الدراسة:

يشكل الأمن الصحي نوع جديد من التهديدات الأمنية ذات الطابع العابر للحدود الوطنية، وبعد بروز جائحة كوفيد 19 أصبح الأمن الصحي من أبرز اهتمامات صناع القرار في العالم وبالتالي أصبح في صميم السياسات الدولية، ومنه فان الإشكالية التي تطرح في هذا الإطار هي:

- **كيف تتضح مكانةوأهمية الأمن الصحي في السياسات الدولية في ظل جائحة كورونا–كوفيد 19؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

1–ما مدى قيمة وأهمية الأمن الصحي كقطاع من قطاعات الأمن ؟

2–كيف تعتبر أزمة كوفيد 19 متغير جديد في السياسة الدولية له تأثير كبير عليها ؟

3- ماهي تداعيات أزمة كوفيد 19 على الأمن الصحي العالمي ؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات الفرعية تم اعتماد الفرضياتالتالية:

1-الأمني الصحي أصبح يكتسي أهمية بالغة ضمن قطاعات الأمن المترابطة.

2-أزمة كوفيد 19 كمتغير جديد ومؤثر في السياسة الدولية ساهم في تأكيد أهمية وخطورة التهديدات الصحية على الأمن العالمي.

3-تداعيات أزمة كوفيد 19 على الأمن الصحي العالمي دفعت نحو ضرورة التعاون الدولي لبناء الأمن الدولي المشترك.

حدود الدراسة:

1/ الإطار الزماني :في دراستنا هذه نركز على جائحة كوفيد 19 كدراسة حالة لموضوع الأمن الصحي في السياسة الدولية ، وبما أن أزمة كوفيد كانت بداية من سنة 2019 فكان بذلك المجال الذي حدد لنا الإطار الزماني للدراسة والتي تمتد الى يومنا هذا.

2/ الإطار المكاني: وصف أزمة كوفيد 19 بالجائحة نظرا لتفشي الفيروس كامل دول العالم ، فكان الإطار المكاني للدراسة يشمل جميع دول العالم لأن تأثيراته مست كل منطقة في العالم بدون استثناء.

المقاربة المنهجية للدراسة:

جرى التعامل مع خصوصية الموضوع بما يتلاءم وحالة التوافق بين الإطار المفاهيمي لمجال الصحة وخصوصية هذا الأخير سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ويستلزم ذلك الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدراسات سواء كانت دراسة الحالة –

أزمة كوفيد 19 – أو كذلك الدراسات التي تصف وتحلل الواقع الميداني عبر وضع إشكالية لموضوع ما و وضع كذلك الفرضيات التي تعتبر بمثابة إجابات مؤقتة للإشكالية وهذا فحوى المنهج الوصفي التحليلي.

أدبيات الدراسة:

جاذبية الموضوع وأهميته التي تكمن في وجود معضلة أمنية عالمية سببها وباء كوفيد 19، وكذا الخوف الذي خلفه الوباء نتيجة تضارب المعلومات والآراء، جعل الكثير من الناس بما فيهم الباحثين في المجال الأكاديمي التطرق إلى الموضوع وترك إسهامات بشأنها، غير أن هذه الإسهامات كانت بمثابة مقالات علمية تعبر عن أراء المفكرين فقط حول معرفة هذا الفيروس من حيث المنشأوالتأثير وطرق وأساليب التصدي له كل هذا نجده عبر مجالات علمية محكمة منشورة في المواقع الإلكترونية .

ومن بين المراجع أو المصادر التي إعتمدت عليها في دراستي أذكر:

1-المؤلف الجماعي من تحرير نداء مطش صادق والصادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية بمدينة برلين بألمانيا سنة 2020بعنوان :الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي .

هذا المرجع الذي يحوى على العديد من المقالات تلم تقريبا بجميع الجوانب المتعلقة بالأمن الصحي استفدت منها ولكنه لم يصل في النهاية إلى الغاية التي كنت أبحث عنها ألا وهي كيف أن الأمن الصحي أصبح ضمن اهتمامات السياسة الدولية.

2/رسالة الماجستير للأستاذ محمد الصديق بوحريصالمعنونة ب: حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية ، ركز فيها على حوكمة الصحة يجعل من موضوعه ضمن أطر التطبيقات العملية للأمن الصحي العالمي، أفادني في أنه من الضروري لاعتبار أن الأمن

الصحي أصبح ضمن أجندة السياسات الدولية التي ينبغي لها العمل برشادة إذا ما أرادت في المستقبل أن تواجه تحديات مثل هذا التحدي .

3/ورقة جيرمي يود بعنوان : entre the foourthhorseManhealthsecurity and international relations theory.

والتي تناقش تموقع الأمن الصحي في منظورات العلاقات الدولية الثلاث ، في تضمين التهديد الصحي ضمن الأمن الوطني للدولة.

استفدت منه كونه أعطى الحجة في أن الأمن الصحي أصبح قطاعا محوريا في التنظير للأمن .

الفصل الأول

الأمن والأمن الصحي-إطار مفاهيمي نظري

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كون الدولة تشكل الوحدة الأساسية في بنية النظام الدولي،والأمن هو السبب الأساسي لقيامها ونشأتها،واعتبارا لذلك هناك تلازم دائم بين مصطلحي الأمن والدولة، نلمسه في معظم تعريفات الأمن التي تناولها هذا المحور والتي تتسمبالتعقيد الشديد الذييطبع مفهوم الأمن،واتضح أنه لا يوجد تعريف موحد أو متفق عليه من حيث المضمون أو مستوي التحليل أو حتى الوسائل والأطراف المعنية به.

وفي هذا المحور سنكشف كيف أخذت مسألة الأمن حيزا وافرا من الاهتمام في إطار الدراسات الإستراتيجية خلال بداية القرن العشرين،رغم حصرها في التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة ضد أمن الدولة،غير أنه مع نهاية القرن الواحد والعشرين أصبحت مسألة الأمن تدرس في إطار أكثر استقلالا وتركيزا،حيث تطورت بشكل كبير للتجاوز البعد العسكري،وتشمل جوانب متعددة من جوانب حياة المجتمعات ومستويات متفاوتة فوق وتحت الدولة.

ومن هنا يتضمن هذا المحور جانبين أساسيين،تم في الجانب الأول تناول التأصيل المفاهيمي للأمن وعلى وجه التحديد الأمن الصحي ومختلف أبعاد ومستويات الأمن،أما الجانب الثاني فيتضمن أبرز مقاربات الأمن التقليدية والمقاربات الجديدة لتحليل الأمن مع التركيز على الأمن الصحي كقطاع محوري في التنظير[1]

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي**، ط1،دار المكتبة حامد لنشروالتوزيع،عمان،2012،ص12

المبحث الأول :الأمن والأمن الصحي –إطار مفاهيمى

المطلب الأول:تعريف الأمن والأمن الدولي

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها.

فقد أشارت معظم المعاجم اللغوية العربية والأجنبية إلى أن الأمن مرادفا للطمأنينة وهو مساويا لغياب الخطر نقيضا للخوف ويستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف ،ورغم أن هذه المصطلحات غيرمترادفة إلا أنها تحمل تقريبا نفس المعنى أي غياب الأمن.

الأمن لغة:مصدر فعل أمن –أمنا وأمانا وأمننة ويعنى السلامة يقال أمن من الشر أي سلم منه[1]

اصطلاحاعرفه **رويرت** بأنه:التطور والتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل[2]

ومن بين أهم تعريفات الأمن المعتمدة في حقل الدراسات الأمنية هي:

تعريف أروند وولفر:يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ،أما من وجهة النظر الذاتية فيعنى عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر[3].

أما أحد تعريفات الأمن وأكثرها تداولا فيمكن التركيز على تعريف **باري بوزان** الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية ويعرفه:بأنه العمل على التحرر من التهديد وفي إطار النظام الدولي هو قدرة المجتمعات والدول الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية[4].

ومعنى الأمن يتضمن معنيين متلازمين فهو لا يعنى وسيلة للتحرر من الخطر ومواجهة مختلف التهديدات والتصدي لها فقط،وإنما يعنى أيضا وسيلة لتحجيمه وجعله محدودا أو وضع آليات لإنهاء مسببات

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره،ص14.

[2] المرجع نفسه،ص18.

[3] جون بيليس وستيف سميث،**عولمة السياسات العالمية** ،ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث،دبي ،ط1، مركز الخليج للأبحاث ، دبي،2004،ص414.

[4] المرجع نفسه،ص 415.

غياب الأمن ووجود الخطر ،وإذا كان الخوف قد أوجد ضرورة اعتماد إجراءات مضادة لاحتواءه هذا ما يجعل مفهوم الأمن يرتكز على أربع أسس:[1]

-إدراك التهديدات الخارجية والداخلية إدراكا حقيقيا .

-وضع إستراتيجيات لتنمية قوة الدولة.

-توفير القدرة على مواجهة هذه التهديدات ببناء القوة المسلحة القادرة للتصدي لها.

-إعداد السيناريوهات واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة التهديدات.

ومما سبق يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ،فهو أحد أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي لا تزال تتسم بالكثير من الغموض الأمر الذي جعله يفتقر إلى تعريف محدد له

وفي ذلك يرى **باري بوزان** أن الأمن مفهوم معقد ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل ،بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاءبالغموض والاختلاف الذي يرتبط عنه تطبيقه في العلاقات الدولية[2].

لذا يمكن تحديد الإشكاليات المعرفية التي تثيرها عملية ضبط مفهوم الأمن فيمايلى:

-أن الدراسات الأمنية مازالت جزءا من حقل العلاقات الدولية الذي تتقاسمه العديد من المنظورات أو النماذج المتنافسة بشأن القضايا الأنطولوجية والإبستمولوجية

-التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر الوطني وتراجع السيادة الوطنية أمام فواعل لا تحمل الصفة الدولاتية

-بالإضافة إلى الانفجار الاثنونزاعي للبيئة الدولية وفقا لمتغير الهوية كلها عوامل ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن يحوى على بعض العناصر المعايرية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواء من الناحية النظرية أو بالاعتماد على البيانات والدراسات الامبريقية.

[1] طارق، عبد العال، **مفهوم الأمن القومي بين الحقيقة والخيال**،15 نوفمبر 2017 ،متوفر عبر الرابط الإلكتروني:https//eipr.org

[2]سليمان عبد الله الحربي،**"مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته"**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 2008،19،ص09.

المحاولات الأكاديمية التي تحاول مقاربة المفهوم أكاديميا تواجه معضلة تداخل مفهوم الأمن مع غيره من المفاهيم كالتداخل مع مفهوم القوة ومحاولة هذا الأخير فك الارتباط بمفاهيم مرادفة له كمفهوم المصلحة والصراع[1]

لقد تطور مفهوم الأمن ليصبح يعنى القدرة على تأمين مستوى كاف من الوقاية والحماية من الأخطار والتهديدات بجميع أنواعها وبجميع تأثيراتها ومهما يكن مصدرها ،لفائدة أفراد مجموعة معينة في ظروف تعطى الأولوية لتنمية وتطور الحياة والأنشطة الجماعية والفردية بشكل منظم

لقد وضع **إبراهام ماسلو**في نظرية الدافع البشري أو ما يسمى بهرمماسلوللإحتياجات الإنسانية ،الاحتياج الثاني احتياج أمني بعد الاحتياجات الفيسولوجية ،أي أن الأمن الغذائي والأمن الجنسي أولا ،ثم الأمن الوقائي والحماية من المخاطر

لقد شكل مفهوم الأمن جدل كبيرا بين الباحثين والمفكرين السياسيين والعسكريين حيث يشكل الأمن البقاء بالمعنى المختصر فذهب **ردني ليبشنر**في قوله بوجود ليس فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضا صراع حول الأمن بين المفاهيم

أثناء الحرب الباردة وحتى انتهائها ومن منظور واقعي اهتم الباحثين في العلاقات الدولية باختصار على الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة والأمن القومي ،وبالرجوع إلى **كوتيليا** فقد اتفق معه الكثير أمثال **مكيافيلي**على حاجة الحاكم إلى تنبي مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي وذلك لضمان أمن الدولة وبقاءها ،في حين يرى **توماس هوبز**بأن القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني

عند إسقراء تطور ظاهرة الأمن عموما تشير إلى اقترانه بالوجود الإنساني فقد كان في مقدمة اهتمامات الإنسان ولا توجد أية جماعة في التاريخ البشري عاشت بعيدة عن القلق ومشاكل الأمان بدءا من الظروف الطبيعية القاسية أو الحيوانات الضارة التي واجهها الإنسان انتهاء بعدائية الجنس البشري [2]

مفهوم الأمن الدولي:يعرف الأمن الدولي بأنه نظام و جزء فرعي من دراسة العلاقات الدولية متناولا التهديدات باستخدام القوة العسكرية والتحكم بها وتحكيمها والسيطرة عليها ومستكشفا المفهوم والظروف التي تجعل من

[1] Thiery balzacM :quest-ce que la secuirtenationl.revere internatoinal.2004.p33.

[2] سليم قسوم،**الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**،رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2010،ص07.

استخدام القوة أمرا ممكنا وشاملا للأثار التي يتركها على الأفراد والمجتمع والدولة إضافة إلى السياسات المتاحة لإعداد الحرب أو منعها ،وإن هذا يعارض المنظور الليبرالي بشأن الأمن الدولي الذي يدرج فيه جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئة.[1]

وتعتبر معاهدة واستفاليا التاريخ الفاصل لمفهوم الأمن في إطار الدولة ،حيث أصبح مرتبط بوجود الدولة ودورها في تحقيقه أو فقدانه ،فأصبح هناك تلازم دائم بين مصطلحي الأمن والدولة ،فنلمسه في معظم تعريفات الأمن المتداولة ومن بينها:الأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل .

وبفضل التطور التكنولوجي والأشكال البديلة لاستخدام القوة وتوسيع نطاق ومعنى الأمن الدولي ليشمل قيم ومصالح قضايا حماية الحقوق الإنسانية والقضايا البيئية ،يقترح تعديل مفهوم الأمن الدولي وتكييفه مع السياق الدولي الجديد ،توسيع وتمديد مفهوم الأمن الدولي لابد أن يتناول أفضل التهديدات واقتراح بدائل أفضل لضمان السلام الدولي.

يرى **ولد وولفرز**أن البشر يختلف إحساسهم بالأخطار والتهديدات ،وكما يتفاوت الناس في قدرتهم على اكتشافها ،فتختلف بذلك الأوطان في مفهومها للأمن.

ويرى **باري بوزان** أن دراسة الأمن الدولي تتعدى دراسة التهديدات بمفردها ،فهى تشمل أيضا دراسة أي من تلك التهديدات يمكن تحملها وأي منها يجب التعامل معها على الفور فهو يرى أن مفهوم الأمن لا يتعلق بالقوة أو السلام فقط بل ما بينهما[2].

الأمن في الإسلام:قال رسول الله –صل الله عليه وسلم– :من أصبح منكم أمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا فمفهوم الأمن هو شعور الفرد أو الجماعة بالطمأنينة وإشاعة الثقة والمحبة بينهم بعدم خيانة الأفراد لبعضهم البعض والقضاء على الفساد بإزالة كل ما يهدد استقرارهم وعيشهم وتلبية متطلباتهم الجسدية والنفسية لضمان قدرتهم على الاستمرار في الحياة بسلام وأمان.

[1]عامر مصباح ،**نظريات التحليل الإستراتيجي الأمني للعلاقات الدولية** ،ط1،دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2011،ص09.
[2]عامر مصباح، المرجع نفسه،ص ص 12-17.

وفي الأخير يعد الأمن بمفهوم عام حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومرتكز أساسي من مرتكزات تشيد الحضارة ولا يتحقق الأمن إلا في حالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار،كما أن الحاجة للأمن حاجة إنسانية تميز الإنسان عن غيره من الكائنات الأخرى[1].

المطلب الثاني:تعريف الأمن الصحي

سنتاول في هذا المطلب مفهوم الأمن الصحي ومعرفة مؤشر الأمن الصحي العالمي ، وما هي مرتكزاته وطريقة تقييم الدول وفق استعداداتها لمواجهة الجوائح.

قبل ذلك نعطى لمحة موجزة لمضامين الصحة البشرية :

تعتبر الصحة مرتكزا هاما في حياة الأفراد والمجتمعات إذ يرتبط التوصيف الجيد لحياة الأفراد بدرجة صحتهم حيث يظهر التباين وتحدد الفروقات والاختلافات مستويات الرعاية الصحية ودرجة تحققها في المجتمعات، كما اتخذ مفهوم الصحة معان عديدة وكان من الأولويات الإنسان أثر بارز في تحديدها ،إذ اقتصر في البداية على حالة من غياب الأمراض والأسقام والذي يزيل معاني عميقة للصحة ،فأضيف لها مثل الأمراض النفسية.

الصحة في تعريفها اللغوي كما جاء في لسان العرب لابن منظور على أنها: الصح والصحة والصحاح خلاف السقم وهو ذهاب المرض[2].

أما في معجم وبستر الإنجليزي فتأتي الصحة على أنها حالة السلامة في جسم والعقل والروح ،وتشير أيضا في المعنى الخاص إلى حالة التحرر من الأمراض والألم ، وقد تتعدى إلى حالة التعبير عن الإزدهار والرخاء[3].

أما في الاصطلاح فتأخذ الصحة معنيين:

---

[1]سعيد حوى،**الأساس في التفسير**،ط1،دار السلام،القاهرة،ص3170.

[2]جمال الدين محمد بن مكرم،لسان العرب،ج7،دار المعارف،القاهرة،2005،ص19.

[3] محمد الصديق بوحريص،**حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعاييرية والمصالح التجارية**،رسالةماجيستار في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 22.

الأول تقع فيه حالة الجسم الصحية على طبيعة الأداء السليم للوظائف وتتجلى حالة المرض في وجود عوائق لهذا الأداء.

والمعنى الثاني فيتضمن علم وفن الوقاية من الأمراض عن طريق جملة من المجهودات والسياسات التي تلتزم بها المؤسسات المختصة في ذلك.

وتعرف المنظمة العالمية للصحة ،الصحة على أنها:حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا لا مجرد انعدام المرض والعجز[1].

تعريف الأمن الصحي:

مبدئيا الأمن الصحي هو أحد مكونات الأساسية للنظام العام ،هذا الأخير مفهوم مرن وواسع لذلك لا يوجد تعريف محل إجماع ،بل هي فكرة عامة لكافة فروع النظام الاقتصادي وكثيرا ما يعرف بالثلاثية الكلاسكية الأمن العام ،الصحة العامة،السكينة العمومية، وهو أساس القواعد التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة اجتماعياقتصاديا وسياسيا ،وتتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأشخاص والحريات الفردية، إذ هو ضمن مجموعة القواعد الإلزامية التي تمس بنظام الوطن والمجتمع والاقتصاد والصحة والسلم العام وبالحقوق والحريات الأساسية لكل فرد داخله،بمعنى أخر هو مفهوم لحياة مجتمعية تتميز بالسلم الاجتماعي والنظام والأمن العام والسكينة والآداب[2].

وفي هذا الصدد فإن أي مساس بالصحة العامة يعد مساسا بهذا النظام العام الذي تسعى السلطة إلى تحقيقه وإقامته داخل كيانها، وبناءا عليه يراد بالنظام العام الصحي :مجموعة القواعد التي تختلف بحسب المكان والزمان والتي تهدف إلى حماية المجتمع ومراعاة المصلحة العامة تحقيقا للأمن الصحي[3].

تعريف الأمن الصحي كالتزام محمول على عاتق الدولة لفائدة مواطنيها من أجل ضمان سلامتهم الجسدية وصحتهم النفسية ،الأمن الصحي ليس كما يراه البعض مجرد نظام تسعى السلطة العمومية إلى حفظه عن طريق وضع سياسات متعلقة بالصحة العمومية وسن إجراءات وقوانين تهدف إلى منع انتشار الأمراض

[1]موقع المنظمة العالمية للصحة،دستور المنظمة.
[2]مناد بلا،**دور القضاء في حماية النظام العام الصحي**،عبر الرابط الإلكتروني:https//www.asjp.cerist.dz،ماي2020.
[3]فيحل نسيفة،**النظامالعام**،مجلة المنتدى الإقتصادي،العدد05،ص165.

المعدية والأوبئة العامة [1]،بل منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة وهو نمط عيش في المجتمع بغاية حفظ النوع البشري وسياسة دولة وسلوك مجتمعي يترسخ عبر القواعد الأمرة والملزمة أو عبر التحسيس والتوعية.[2]

إذا فالأمن الصحي هو التزام بنتيجة وليس مجرد التزام ببذل عناية وبالتالي فإنه ينبغي أن تشمل هذه التغطية الصحية جميع المواطنين على حد سواء وعلى قدم من المساواة ،وهو مفهوم لا يمكن حصره في تقديم العلاج وتوفير اللقحات بل يشمل كل الاضطرابات والانتهاكات والأزمات التي قد تهدد حياة الإنسان ووجوده من أمراض وأوبئة وتلوث وحروب ليتجاوز كل المفاهيم التقليدية إلى نطاق أوسع غايته الخير للإنسان عند هذا الحد لا يستطيع لا السياسي ولا للتوصيات العلمية أن تقف في وجهه

لذا كان لزاما على السلطات أن تعمل على تأمين الخدمات الصحية التي من شأنها أن تضمن حق الفرد في الصحة ،وذلك عبر عملية ضبط إداري والحد من ممارسات الحريات قصد الحفاظ على النظام العام كما يحدث خلال إعلان حالة الطوارئ الصحية.[3]

<u>تعريف الأمن الصحي العالمي:</u>

تعرف منظمة الصحة العالمية الأمن الصحي العالمي بأنه :الأنشطة التي تخفض إلى أدنى حد مخاطر وتأثيرات الأحداث الصحية المهددة لسلامة سكان المناطق الجغرافية أو العابرة للحدود ،وتؤكد المنظمة أن الصحة البشرية شرط أساسي لتحقيق الأمن والسلام ،وأنه يعتمد على التعاون الكامل بين دول وسكان العالم كافة ،ولا يقتصر تأثيرالأوبئة والطوارئ الصحية وضعف المنظومات الصحية في إزهاق الأرواح البشرية فقط،بل يمثل تهديدا للأمنوالاقتصاد العالميين.

يقدم مؤشر العالمي للأمن الصحي نتائج تقييم قدرات الأمن الصحي العالمي بمركز جونز هوبكنز للأمن الصحي ،ومبادرة التهديد النووي ووحدة الاستخباراتالاقتصادية يقدمون نتائج تقييم قدرات الأمن الصحي ،وعليه

[1]حمادي المعمري،**كورونا يفرض شروطه على ضحاياه في تونس**،جريدة الرأي العام التونسية،2020.
[2]محمد الفرسيون،**النظام الصحي العام في زمن كورونا**،مجلة الأخبار،2020.
[3]مناد بالا، مرجع سبق ذكره.

على الدول أن تكون أكثر تعاوننا وشفافية مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بتفشي الأمراض والأوبئة لأن الأمر يتطلب جهد دولي في محاربة هذه الأوبئة والأمراض.[1]

المطلب الثالث:أبعاد ومستويات الأمن

المفكر البريطاني **باري بوزان** الذي أسس لأول تقسيم فصل القضايا الأمنية في فكر الدراسات الأمنية ،فقد ميز في كتابه **الناس ،الخوف إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية** بين خمسة قطاعات أساسية للأمن وهي:الأمن العسكري،الأمن السياسي ،الأمن الاقتصادي ،الأمن المجتمعي،الأمن البيئي ،وقد شدد في كون هذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض لوجود تداخل وتأثير متبادل فيما بيها ،وهذه القطاعات هي كالأتى:[2]

القطاع العسكري:ويشمل القوة الصلبة ،والعقيدة العسكرية ،والقوات المسلحة ،والسلاح.

القطاع السياسي:ويشمل الدولة ،شرعيتها وسيادتها ونظام الحكم فيها.

القطاع الاقتصادي:ويشمل الموارد مثل الطاقة المياه والتمويل والسوق والرعاية الاجتماعية.

القطاع المجتمعي:ويشمل أنماط الهوية من اللغة والعادات والتقاليد والتنوع الثقافي.

القطاع البيئ:ويشمل المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه وغابات وحيوانات ونباتات .

أما أبعاد الأمن فنوجزها فيما يلى:

الأمن الشخصي: ويرتكز على كيفية تأمين الأفراد وحمايتهم من مختلف التهديدات كالنزاعات المسلحة،والاتجار بالبشر،الجريمة المنظمة،تجارة المخدرات ،الأسلحة، فتحقيق الأمن الشخصي مرهون بمدى القدرة على الحد من درجة انتشار وخطورة هذه التهديدات ويلعب الاستقرار السياسي وقوة النظام السياسي الديمقراطي أو التنمية الشاملة دورا محوريا في القضاء على مثل هذه التهديدات.[3]

[1] دستور المنظمة العالمية للصحة.

[2] Bary buzan :**securityaneur frame work for analysis** .iynnernner publisishrs.1998.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره،ص203.

الأمن الغذائي:ويرتبط بقدرة الدولة على تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها وإيصالها لهم في الوقت المناسب ،أي تمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية ،وتوفير الأمن الغذائي ينطلق من حسن استغلال وتوظيف الإمكانيات الطبيعية والبشرية في السياسات التنموية المستديمة والشاملة[1]

الأمن الصحي:يرتبط بكيفية ومدى قدرة الدول على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم ،وغياب الأمن الغذائي والبيئ من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي ،حيث أن مستوى التغذية ونوعيتها عامل رئيسي في تدهور صحة الإنسان،كما أن التلوث الهواء نتيجة النفايات الصناعية من أكبر مهددات الأمن الصحي[2]

الأمن السياسي:يتفرع الأمن السياسي إلى :سياسة داخلية لإدارة شؤون المواطنين ورعاية إحتياجاتهم ومعالجة مشاكلهم،وسياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي،ويكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية والتحكم في تسيير الحياة السياسية من خلال توجيه القوى الحزبية ومختلف الفواعل السياسية لخدمة مصالح الأمة،أما الأمن السياسي الخارجي فيكون من خلال قدرة الدولة على توظيف عناصر قوتها بشكل صحيح دون الخضوع للضغوط الخارجية، فالأمن السياسي يهدف إلى إيجاد نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي يلغى كافة أشكال التسلط بما يضمن الإحترام الكلي للمواطنيين وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية[3].

الأمن العسكري:ويرتكز على الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة ويتحقق من خلال قدرة الدولة على مواجهة الاعتداءات العسكرية الخارجية بامتلاكها لقدرات عسكرية وفق متطلبات العصر.[4]

الأمن الاقتصادي:وهنا يكون النظام الاقتصادي أمنا عندما يتيح إمكانية وقدرة أفراد المجتمع على الاستجابة لتحديات الحياة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والأزمات الخارجية ،وكذا قدرته على تحقيق تنمية مستدامة لقدراته البشرية والمادية ،يشكل الأمن الاقتصادي أهم دعائم الأمن البشري وذلك لما له من أهمية وتداخل في

---

[1]المرجع نفسه،ص205.

[2]فايز محمد الدويري،**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته**،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد2008،16،ص104.

هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سبق ذكره،ص.[3]195

فايز محمد الدويري،مرجع سبق ذكره،ص126.[4]

شتى مجالات الحياة ،وتزيد أهميته خاصة من مخاطر العولمة الاقتصادية وضرورة العمل على تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.[1]

الأمن الاجتماعي:فلكل مجتمع خصوصيات ومقومات ومكاسب يتميز بها عن غيره من المجتمعات ويقوم على حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرارها،وتتمثل هذه المقومات والمكاسب في الوعاء الثقافي والقيم الأخلاقية والإيديولوجية والعقيدة المشتركة وتمتد إلى الكيان التنظيمي السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة مما يتيح مبدأالعدالة الاجتماعية والمساواة.

ويعرفه **صامويل هينتجون** بأنه:قدرة المجتمع على المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة .

فهو يهدف إلى حماية الناس من فقدان العلاقات والقيم التقليدية من العنف والطائفية العرقية.[2]

الأمن البيئي:يتمحور حول مختلف الإجراءات الحمائية الموجهة لتأمين الطبيعة والبشر أو الحد من خطورة التهديدات ذات الطابع الإيكولوجي المهددة للطبيعة والبيئة ،ويتعذر على الدولة بمفردها إيجاد حلول أو وضع سياسات تأمينة لمشاكل التدهور البيئي المعقدة ،بل يجب وضع سياسات تعاون مع بقية المجتمع الدولي.[3]

الأمن الإنساني:يعتبر الفرد محور وهدف الأمن الإنساني ،فله الدور الأساس في تحقيقه من خلال مشاركته الفعالة في إنجاح السياسات التنموية ،وهو حجر الأساس لتحقيق أمن الدولة ،فالأمن الإنساني ينطلق من مستوى أدنى وهو الفرد إلى مستوى أعلى وهو الدولة أو النظام الدولي، غياب الأمن الإنساني مرتبط بمشكلات الحياة اليومية للإنسان أكثر من ارتباطه بمشكلات عالمية أو نزاعات دولية ،فهو يقوم على الحماية من مخاطر الجوع والمرض والجريمة المنظمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية ،وهو مرتبط بحياة الناس في جميع أنحاء العالم الأغنياء والفقراء على حد سواء ،وهذا ما جاء في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان **عولمة ذات وجه إنساني** بأنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة مجالات فإنها بالمقابل تفرض مخاطر على الأمن البشري وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وحدد التقرير سبعة تحديات تهدد الأمن الإنساني وهى:عدم الاستقرار المالي،غياب

---

[1] المرجع نفسه،ص116.
[2] هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سبق ذكره،ص210.
[3] نفس المرجع،ص119.

الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل،غياب الأمان الصحي،وغياب الأمان الثقافي،وغياب الأمان الشخصي،الأمان البيئي ،الأمان السياسي.[1]

المبحث الثاني:المقاربات النظرية لتحليل الأمن ومحورية الأمن الصحي

المطلب الأول :المقاربات النظرية التقليدية لتحليل الأمن:

***النظرية الواقعية للتحليل الأمن:**

على الرغم من أن جذور الواقعية نمت في كتابات كل من **تيوسيدسدس،ميكيافيلي،هوبز**إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخرا،وتحديدا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبدايات الأربعينيات،ويعود الفضل في إدخال الواقعية السياسية كمقترب ل**هانس مورغانتو صاحب كتاب السياسة بين الأمم–الصراع من أجل السلطان والسلام** والذي وضع فيه أسس الواقعية ارتكازا على القوة كمفهوم أساسي للصراع،من أجل الحصول على السلطان داخل النظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي .[2]

فالقوة هي جوهر السياسة الداخلية أو الخارجية ،ولفهم الصراع ينبغي الانطلاق من دراسة هذا العنصر بالتحديد ،فهو يرتبط حركيا بالقوانين الموضوعية المحركة للأفراد والمجتمع سياسيا والمتمثلة في الدوافع المصلحية،التي تعتبر المعيار الثابت الذي يحقق الأهداف الذاتية القومية ،وهو لا يتغير بتغير الزمان أو المكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية.[3]

ينطلق الاتجاه النظري للواقعية السياسية من تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي القائم،والذي تسوده سياسة القوة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة،وتوظف القوة لحماية أفكارها الجوهرية من الفلسفة السياسية خاصة من أفكار**توماس هوبزوميكيافلي**والذي يرى:أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم إلى الوصول إليه،وأن السياسة هي صراع مصالح خاصة إذا كانت هذه المصالح متناقضة وغير منسجمة.

فالواقعيون ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشية والملموسة واقعيا، انطلاقا من حجج مؤشرات السلام منذ بداية القرن العشرين،فالقواعد والنصوص الدولية المعتمدة لم تتمكن من

---

[1] محمد يوسف علوان،**القانون الدولي لحقوق الإنسان** ،ج1،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2005،ص114.

[2] مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث،دبي،2004،ص453.

[3] Jean-jacquesroche.**theories des rolation internatoinal**.4edition.montchrestien editionierent refomddue.2001.pp 38-42

ضبط الصراعات الدولية أو كبح الدول القوية في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية،وهو ما استدل به الواقعيون في حواراتهم مع أنصار التيار المثالي،فالهيئات الدولية القانونية حسبهم غير مجدية في إنهاء فوضوية النظام الدولي،لعدم قدرتها على تجسيد سلطة فوق قومية بالنسبة للدول قادرة على إخضاعها لها، وذلك اعتبارا إلى التعامل مع الواقع الدولي كما هو كائن وليس كما يجب أن يكون.[1]

الواقعيون يمثلون الاتجاه الأكثر دفاعا على فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمامات وصلاحيات الدولة وحدها ، أي أن مفهوم الأمن القومي يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية للدولة، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، فالدولة باعتبارها وحدة تحليل رئيسية وأساسية ومحور أي سياسة أمنية فهي لا تشعر بالأمن إلا بتعظيم قدراتها العسكرية وهو ما يؤكده **ريمون أرون** الذي يقول :الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو بضعف المنافسين لها وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها لحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة والأمن من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى[2].

مسألة الأمن لدى الواقعية الجديدة:بخلاف الواقعين الكلاسيكيين ،يرى أنصار الواقعية الجديدة /البنيوية وعلى رأسهم **كينيث ولتز**أن الحل للمعضلة الأمنية ولو نسبيا هو قيام علاقات تعاون تقلل حدة الخلاف والصراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الارتباطوالالتزامباتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة وغيرها، أما **شارلز جلاسر**يذهب إلى أبعد حد من ذلك ،حيث يرى إمكانية قيام علاقات تعاونية وثيقة وإيجابية وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية.[3]

كما أن الواقعية الجديدة تتفق مع الواقعية الكلاسكية في دور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية هذه الأخيرة التي تسير السلوك الخارجي للدولة وفي مقدمتها تحقيق الأمن والبقاء ،ويرى **ولتز**أن النظام الدولي يتميز بالفوضى ،فكل الدول تمارس الوظائف بنفسها بمعنى أنها مكتفية ذاتيا –الأوتاركية– فلا يوجد

---

[1] عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،ط1،دار الخلدونية ،الجزائر،2007،ص ص 65-66.

[2] المرجع نفسه،ص138.

[3] أحسن العايب،**الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى**،أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية،جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 17.

تقسيم دولي للعمل بسبب غياب ثقة الدولة في الدول الأخرى،وبالتالي تشكك الواقعية الجديدة في إمكانية التعاون على المستوى الأمني باعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من اهتمامها بالأرباح المطلقة .[1]

ورغم إقرار الواقعين الجدد بالهدف الأمني ،إلا أن **ولتز**وغيره من الواقعين الجدد يعترفون بفكرة أن الدولة العقلانية هي تلك التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق،كما يشير إليه **مارشيهيمر**الذي يصر على أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى والتحكم في علاقاتها،لاقتران عنصر الخوف الناتج عن حالات اللأمن المنبثقة من الفوضى وهو ما يميزهم عن الواقعين الكلاسكين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية للطبيعة البشرية،لذلك انقسم أنصار الواقعية الجديدة إلى فريقين، الواقعيون الهجوميين وعلى رأسهم **مارشيهيمر**والذي يرى صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي ، والواقعيون المدافعون وعلى رأسهم **كينثولتز**وبالرغم من إقرارهم بفوضوية النظام الدولي إلى أنهم ينظرون إليه كلعبة غير صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحرب ،وكذلك اختلافهم في نظرتهم للقوة فعند الواقعيون الهجوميين هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب باعتبار أن النظام الدولي بمثابة لعبة صفرية أما القوة عند الواقعيون الدفاعين فهي وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية.[2]

نستنتج مما سبق أن البناء النظري للدراسات الأمنية في إطار التوجه التقليدي للأمن ينطلق من التصور الأنطولوجي لدى التقليدين الواقعيين الذين يعتبرون الدولة هي الوحدة المعنية بالأمن ساعين بذلك إلى بناء مفهوم للأمن يقصد به حماية أمن حدود الدولة كفاعل رئيسي في النظام الوستفالي الواقعي المرجعي ، كما يرى البعض من أصحاب هذا التوجه أن الأمن يرتبط بالتعامل مع ظاهرة العنف ليس على أساس أنها ظاهرة أو سلوك فردي بل نمط من السلوك يضم العديد من المستويات الأخرى ويجعل الأمن يعني: القدرة على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية بل المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة وللعنف إذكلما تنوعت وانتشرت مصالحها وتعددت ارتباطاتهااتسع نطاق أمنها وازداد شيعها لاكتساب القوة.[3]

***النظرية اللبرالية لتحليل الأمن:**

[1] جون بيليس وسيتف سميث،مرجع سبق ذكره،ص235.
[2] عبد الناصر الجندلي،مرجع سبق ذكره،ص201.
[3] عامر مصباح ،مرجع سبق ذكره،ص82.

تعود الجذور الفكرية للاتجاه الليبرالي إلى القرنين السادس والسابع عشر ،وبالتحديد لأفكار كل **إيمانويل كانط وجريمي بينثام**،حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية ،فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل إقامة السلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحروب،في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول ،ودعوا إلى إحلال السلام من خلال إقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين،وطرح **وليام بن** مع نهاية القرن السابع عشر فكرة إنشاء برلمان أوروبي ،تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية ،حيث اتضح أن جوهر الفكر الليبرالي هو محاولة وضع آليات تحد من قوة الدولة ،وخلق فواعل إلى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها.[1]

إن أنصار الليبرالية المؤسساتية يحاولون التأكيد على أن الدول تحتاج إلى تجاوز المشاكل الناجمة عن البيئة الفوضوية للنظام الدولي،وعلى هذا الأساس طوروا نظريتهم خارج العلاقات الدولية ،فقد قاموا بدراسة الاقتصاد الجزئي للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، وذلك اعتبارا إلى التماثل بين السوق الاقتصادية الداخلية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من بني فوضوية ،ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة ،حيث أن تدخل الدولة وقيامها بدور تنظيمي وتوجيهي على عمل المؤسسات الاقتصادية لتنظيم المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي.[2]

هذا ما يعكس وجود سلطة ودور الدولة حتى في نظام الاقتصاد التنافسي الحر ،ومثل هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة الغائبة في النظام الدولي،مما يبرر تفاقم المشاكل وزيادة حدة التنافس،وقال**دوجلاس هارد** وزير خارجية بريطانيا في هذا الإطار أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن ،فالغرب طور مجموعة من المؤسسات الدولية والتي نجحت إلى حد ما في مواجهة العديد من المشاكل،خاصة تحدى القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة من الإتحاد الأوروبي،وحلف شمال الأطلسي،ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي،وحتى مؤسسات أخرى في العالم كرابطة دول جنوب شرق أسيا.[3]

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره ، ص92.
[2] المرجع نفسه،ص95.
[3] المرجع نفسه،ص97.

يعد التيار الليبرالي أكثر المدارس في العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي ،حيث ينظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء.

مسألة الأمن لدى الليبرالية الجديدة:

على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبرالية إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه **ستيفن والت** بعائلة الليبراليات ،وفي ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الليبرالية المؤسساتية ودور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن :فالليبرالية الجديدة تعتبر اتجاه ضمن عائلة الليبراليات تم تطوريها من طرف **كروبرت كوهين و جوزيف ناي** في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية،هذه المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن والتعاون والاستقرار لأنها بوسعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزمات أكثر موثقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل ،كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات والتي لم تعد تجعل الدول أن تتصرف بشكل منفرد فيها.[1]

تركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط معين من السلوك المحكوم بقوانين معينة.كما تتفق مع الواقعية الجديدة في اعتبارها الدول جهات فاعلة وعقلانية تعظم المنفعة وكأنها كيانات موحدة ذات أهداف محددة وليست تركيبات تتكون من جهات محلية عدة فاعلة ومختلفة مصالح متنافسة

بالمقابل تعمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية /العسكريةالتي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة ومقحمة فاعلين من غير الدولة ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى ،وإنما تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي ،إذا تصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى –ما فوق الدولة–أكثر –ما دون الدولة–ليشمل

[1] خالد مهري،**"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة"**،رسالة ماجيستار في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر بباتنة،2008،ص98.

العوامل المؤسساتية ،الاقتصادية، والديمقراطية،وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام ،بإعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمر لا مفر منه .[1]

وفي هذا الإطار يعرف **أميتاف أشاريا** مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه ثلاث عناصر:قبول فكرة الشمولية،الاعتماد على الحوار لحل النزاعات،قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا وإنما تتطلب اقترابات تعاونية بين الدول.[2]

الليبرالية البنيوية وأطروحة السلام الديمقراطي:اقترن هذا الاتجاه بكتابات **مايكل دويل و بروس راست** من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي ،لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وبني النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية ،بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها **كانط**بأنها الحالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون ،من هنا تبرز كتابات هذا الأخير كمرجعية فكرية لأصحاب تيار السلام الديمقراطي.[3]

المطلب الثاني:المقاربات النظرية الجديدة لتحليل الأمن

مسألة الأمن في المقاربة البنائية:

البنائية تقوم بالربط بين الادراكات الفاعلين والواقع،فهو ليس وحدة مادية موضوعية خارج الوعي الإنساني بقدر ما هو بناء مكون من أفكار وقيم اجتماعية غير مادية ،فلأمن في النهاية حسبهم ليس واقعا موضوعيا ولكنه بناء اجتماعي ،فالنظام الدولي هو نتاج فكر وإحساس الإنسان بوجوده فهو بذلك بناء فكري أو نظام للقيم والمعايير ،وتغير هذه الأفكار والبني سيغير معها بالتأكيد شكل النظام الدولي،وأنصار هذا التيار قاموا بتغيير الموضوع المرجعي أو وحدة التحليل من الدولة إلى المجتمع،ومن حماية أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية التقليدية ،إلى حماية أمن الاجتماعي والهوية الاجتماعية من التهديدات الذاتية وليست الموضوعية.[4]

---

[1] جينفر ستيرلنغفوكر،**الليبرالية الجديدة في نظرية العلاقات الدولية**،ترجمة ونشر:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،بيروت،2016،ص293.

[2] المرجع نفسه،ص296.

[3] جويدة حمزاوى، **التصور الأمن الأوروبي**،رسالةماجيستار في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2011،ص14.

[4] عبد النور بن عنتر،**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**،مجلة السياسة الدولية،العدد160،المجلد40،،2005،ص58.

طور أنصار البنائية الأمن في مفهومه الاجتماعي ،حيث استندوا في ذلك إلى مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي خاصة فيما يتعلق بظاهرة العولمة وما ترتب عنها من تخطى للحدود السيادية للدولة في جميع المجالات على رأسها الجانب الثقافي وما صاحبه من كثافة الهجرة في العالم وظهور الأقليات في الدول الأوروبية خاصة الشرقية منها.

في هذا الإطار أكد أصحاب مدرسة كوبنهاغن ،والتي يعتبر **والفر وباري بوزان** أحد أهم روادها ،هذا الأخير الذي كان يشغل مديرا لأحد المشروعات البحثية للمعهد بعنوان "السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي" وتطوير مشروعين بحثيين مع **أولي ويفر** المعروفين ب:الأمن المجتمعي،نظرية الأمننة. أكد أصحاب هذه المدرسة أن العولمة المعاصرة أثرت بقوة على الهويات المجتمعية ،حيث وجدت نفسها مهددة بمجموعة من العوامل ،خاصة تدفق الهجرات والغزو القسرى للثقافات الأجنبية المختلفة ،وبالتالي فإن الدول مهددة في أمنها المجتمعي والهوياتي أكثر من أمنها العسكري،فيربطون هذه البني المعيارية.

الأبعاد المجتمعية والثقافية والهوياتيةبالمصالح هم المهدد الرئيسي لطبيعة مصالح الدولة وسلوكياتها تجاه باقي الفواعل في النظام الدولي.[1]

فالبنائية كمنظور اجتماعي تنطلق من افتراضات أنطولوجية مثالية ،اعتبارا إلى اعتقادها أن الحقيقة الاجتماعية تعكس العلاقات الدولية وأنها تصاغ ويعاد تشكيلها عبر الأفعال الجماعية الإنسانية ،أي أنها علاقات مبنية اجتماعيا مع العلم أن البنائية لم تؤسس بعد كمنظار حقيقي باعتراف البنائيون أنفسهم بأن البنائية ليست مهيمنة،ويبقىالأمن العسكري شكل مهيمن في الدراسات الأمنية حسبهم،لكنهم يؤكدون أن تطور السياسة العالمية يأتى في صالح توسيع ميدان الأمن ورغم أن **باري بوازن** هو أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية،غير أن أنصار مدرسة كوبنهاغن خاصة **والفر** من طوروا هذا المفهوم واعتمدوه مرجعية جديدة للأمن ،وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة ،فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، كالاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية وزيادة تدفق الهجر.[2].

[1] David battistella.**theories des rolations internationales**.2ed.paris bresses s b.2006.p480.

[2] عبد النور بن عنتر،مرجع سبق ذكره،ص 58.

ويرى **والفر** في هذا الإطار أن تصاعد الخوف المرتبط بانعدام الأمن في عالم اليوم هو مرتبط بالسلوكيات غير المدنية بالأخر ،وبالهجرة ،وبالقيم الثقافية،ومن الأمثلة على ذلك الاعتداءات العرقية على الأجانب في أوروبا،والتطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا، وعليه فإن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتى.[1]

مسألة الأمن في المقاربة النقدية:

الوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية هي أمن الإنسان أو التحرر الإنساني، وبالتالي فإن هدف هذه المقاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الإعتبار إلى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو حتى العالمي،ويتحقق التحرر الإنساني –تحرر الأفراد والجماعات–بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والسياسية التي تعيقهم من اختيار ما يريدونه.[2]

فمسألة التحرر والانعتاقعند **كين بوث** هي أساس ومركزالنظرية النقدية للأمن العالمي ،فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خيارتهم،فلإنسان هو موضوع وهدف الأمن وليس الدولة.[3]

ينطلق أنصار المقاربة النقدية من الانتقاد الشديد للاتجاهات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية ويعتقدون أن عدم قدرة على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الأمن في النظام الدولي يرجع بالأساس إلى الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية –بمعنى مشكلة أنطولوجية– فمعظم الجهود والمحاولات التنظرية ترتكز على المرجعية الدولانية ،غير أن تحقيق أمن الدولة لا يترتب عليه تحقيق أمن الأفراد دائما ،في حين أن تحقيق أمن الفرد يتضمن بالضرورة أمن الدولة، فقد يعيش الأفراد حالة اللأمن الناتجة عن الأمراض والفقر داخل الدولة أمنة من الاعتداءات الخارجية بمختلف أشكالها.

يطالب رواد هذه المقاربة بضرورة تبنى مرجعية جديدة وهي الفرد –أمن الإنسان–ويدعون إلى التحرر الإنساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي الدولة ،فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية ،ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد،أيضا التركيز على

---

[1] عامر مصباح،**نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقاتالدولية**،مرجع سبق ذكره،ص ص70-71.

[2] المرجع نفسه،ص 72.

[3] Ken booth.**teory of word security.camrige** university press.2007.p110.

الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم، فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الإنسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية.[1]

في ضوء هذه المقاربة يتضح أن التباين مع النماذج التقليدية تباينا جوهريا ومنهجيا عميقا ،فبعض مفكري المقاربة النقدية على رأسهم **روبرت كوكس** ينتقدون هذه المقاربات التقليدية كونها تركز على الوصف دون الفهم والشرح ،وينتقدون أيضا المقاربات التأويلية التي تركز على الفهم دون تقديم النقد لحدود الفهم،ومنه فهم يحاولون تجاوز هذا النقص من خلال تقديم تحليل لفهم المركب الاجتماعي،السياسي،التاريخي،وفهم كل الظواهر المرتبطة بها ،فهي تشكل قطيعة معرفية في الدراسات الأمنية ،أما أصحاب المقاربة النقدية يركزون على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأسياسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة التي في بعض الأحيان تقف عائقا أمام أمن الأفراد من خلال سياساتها التي تتبعها.

المطلب الثالث:الأمن الصحي كقطاع محوري في التنظير

يشغل الأمن الصحي موقعا متقدما ضمن اهتمامات حقل الدراسات الأمنية ويكمن الجدل بشأن الاهتمام به من خلال الاختلاف بشأن ارتباطه بالتهديدات الأمنية وانعكاس ذلك على كفاءة الدول في الاستجابة،وبدراسة الأمن الصحي فإنه يمكن الوقوف على إسهامات المنظورات الثلاث البارزة في حقل الدراسات الأمنية*الواقعية ،الليبرالية،والبنائية*ونظرتها بخصوص التهديدات الصحية والمشاكل ذات بعد صحي تعجز الدول لوحدها عن مواجهتها على غرار الأوبئة.

الطرح الواقعي: تنظر الواقعية في شرحها للأمن عبر التركيز على القوة العسكرية التي من بين عناصرها العنصر البشري هذا الأخير يتطلب أن يتوفر على قدرات واستعدادات بدنية ووضعا صحيا جيدا للجنود، وهي خاصية متوفرة في الجيوش المتقدمة يجرى الحرص عليها بشدة ،بينما تعاني جيوش عديدة من الدول من التداعيات السلبية للمشاكل الصحية مثلما هو عليه الحال ما تعرفه الجيوش الإفريقية إزاء أمراض صحية تؤثر على صحة الجنودتطرح الواقعية منظور الأمن الصحي من منطلقات عناصر القوة المادية والبشرية وتطبيقاتها في المجال العسكري،وإن الفعالية العامة للجيش كمؤسسة مستقرة يمكن أن تهدد وتعرقل العملية الديمقراطية إذ ما

[1] Ibid.p112.

أخفقت المؤسسات السياسية في تلبية الاحتياجات الفورية للجيش وعدم قدرة هذه المؤسسات على ضمان احتياجاتهم الصحية أو الاستمرار في توفير الرعاية الصحية ،كل ذلك يزيد في الاضطراب المجتمعي.

تلتزم الطروحات الواقعية في حالات المرض والأوبئة المتعدية للحدود ضرورة البقاء بعيدا عنها في إطار الفعل الوقائي والحديث عن العمل الجماعي لمجابهة المرض هو طرح غير وراد عندهم بل يجب الاهتمام بحظر القادمين من بؤر المرض من الدخول إلى الدولة.وتتمحور طروحات الواقعية حول الأمن الصحي على حماية الوجود المادي للدولة ضمن مبدأ حفظ البقاء،وفي سبيل إعلاء الاستعدادات القتالية للدولة وتحصين قدراتها يجدر بها أن تهتم بالجيوش خاصة في الجانب الصحي وتوفير الإمكانيات المادية للرعاية الصحية[1].

الطرح الليبرالي : يطرح الليبراليون العامل الاقتصادي كجزء من تحليلهم للبيئة الأمنية ومحورية هذا العامل مبنية على إقامة العلاقة بين الأداء الاقتصادي الجيد وانعكاسات ذلك على أمن الدولة بعد الانخراط في الحروب، ولأن الأمراض تعبر عن حالة مكن الإعاقة لذلك الأداء فإنه يجري التركيز على الآثار السلبية لتراجع الوضع الصحي للأفراد على قدراتهم التنموية فهم يرون أن معاناة الشعوب من الأمراض يؤدى إلى تراجع اقتصادها ،ذلك لأن التردي الصحي يؤثر على القدرات الإنتاجية للأفراد وبالتالي للدول، ضمن التحليل الاقتصادي الذي تقدمه الليبرالية فإنه يجب التركيز على تحسين مستويات الخدمات والرعاية الصحية لتحسين قدرات الفرد الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج، في جانب أخر يشكل المرض جانبا للاستثمار والربح عند الليبراليين ذلك لأنه وعن طريق البحث في المجال الإستشفائي تعمل المراكز البحث عن إيجاد الدواء والعلاج ،فسوق الدواء تشكل جزءا من الاقتصاد العالمي ومجالا لحركة تنقل رؤوس الأموال ،ولكن تبرز هنا الخلافات حول براءات الاختراع الصيدلانية وجدوى المساعدات الموجهة للقضاء على الأمراض في الدول الضعيفة اقتصاديا.[2]

الطرح البنائي: يركز البنائيون على كيفية تغير المفاهيم والهويات المتغيرة للنظام الدولي ومع ذلك تجنبوا تطبيق مثل هذا التحليل على قضايا الصحة والأمراض خشية في الوقوع تحت دائرة التمحور حول الدولة هذه الأخيرة يبعدونها من محور طرحاتهم.

---

[1] Jerrmyyourd. **entre the fourth horseman healh security and international relation theory**.whitehed journal of diplomacy and international relation.2005.p198

[2] Ibid.p199.

ويلاحظ **فيدلر**في هذا الإطار أن :تدابير الأمراض المعدية كانت تاريخيا بمثابة ترسيم الحدود التي نحمى بها أنفسنا من أمراض الآخرين.

إن عدم الاهتمام بالمفاهيم والهويات المتغيرة في الصحة الدولية بشأن الأمراض عند البنائين يتصل أكثر بمنظور الصورة السلبية التي تقع في تصنيف المجتمعات وعدم الاهتمام بالضحايا والرغبة في الوقاية الذاتية ،ومن ذلك تصورات الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية حول المصابين بالإيدز ،ويمكن إسقاط نفس التحليل على المستوى الدولي حيث ظلت الصورة النمطية للأمراض والصحة شأنا مقصورا على حالة التهميش وعدم المبالاة بمعانة الملايين من الناس في المناطق الفقيرة[1].

الخلاصة:

الصحة عنصر مهم في استقرار المجتمع بحيث صارت مستويات الصحة في دول الرفاه مؤشرا لحالة الرفاه مع حالة الخدمات الصحية الجيدة ،في حين اتضح أن الصحة تشكل ركيزة في عملية التنمية والنشاط الاقتصاديوانتقلت الصحة في سلم القضايا الدولية من كونها ضمن السياسة الدنيا إلى اعتبارها أحد القضايا المحورية في السلوك الدولي الذي يقتضي وجود جهود داخلية في تحقيق الأمن الصحي وزيادة التعاون في ضمان القدر الأكبر من الوقاية ومجابهة الأمراض.

[1] Ibid.p200.

الفصل الثاني

أزمة كوفيد19-متغير جديد في السياسة الدولية

أحدث وباء كورونا تغيرات كبيرة في مقاربة العلاقات الدولية وأربك مفهوم الأمن الدولي، فالأولوية في الأمن الإستراتيجي اليوم لم تعد عسكرية فقط بل صارت صحية بالأساس ،والدول التي تتفاخر بقوتها العسكرية عليها أن تستعد مستقبلا بتجهيزات طبية لمواجهة فيروس أو أكثر في نفس الوقت ، لتغير مفهوم القوة والعدوان فأصبحنا نرى اليوم الكثير من الدول الكبرى التي كانت تفعل بغيرها من الدول ما يفعله فيروس كورونا بها وهي غير قادرة على فعل أي شيء ،هذا الفيروس فرض سطوته عبر سيناريو لم يكن في الحسبان وبذلك يستحق لقب فيروس القانون الدولي أكثر من لقب فيروس طبي لأنه ببساطة فرض قانونه على كامل الكرة الأرضية.

المبحث الأول:واقع الأمن الصحي العالمي قبل كوفيد 19.

بالرجوع إلى ظهور مصطلح الأمن الصحي فقد تم ربطه رسميا سنة 1992 أثناء مناقشة مشروع قانون المتعلق بسلامة نقل الدم من قبل هيئة الأمم المتحدة وعرفه **ديدييهتابوتو**على أنه: الأمن ضد المخاطر المرتبطة بعمل النظام الصحي وهو ينظر إليه الآن على أنه حماية صحة الإنسان من المخاطر التي يسببها أداء المجتمع سواء كانت غذائية أو بيئة أو صحية.[1]

لقد حدث تداخل لمفهوم الأمن، والأمن البشري، والأمن الصحي ، والصحة والأمن ،والأمن الصحي الفردي والأمن الصحي العام العالمي.

فالصحة العالمية هي مسعى إنساني يهدف إلى تحسين الصحة في العالم، ويرى الكثير من المحللين أن إدخال مفهوم الحماية من التهديد ، وأجندات السياسة الخارجية ، والمصالح العسكرية، ومخاوف الإرهاب البيولوجي في الصحة العامة العالمية أحدث عدم إجماع من المجتمع الدولي بشأن التعريفات والنوايا، ما جعل عدم تقبل البلدان النامية تبرير الأمن الصحي العالمي والاتفاقيات الدولية التي ينظر إليها على أنها منحازة لدول الشمال، فدول الجنوب ترى أن الأمن الصحي في الواقع يعني:تأمين الغرب ، والدليل على ذلك أن العديد من الأمراض التي تم تأطيرها على نطاق

[1]بيات الضيفي ميثاق، أوكسيجين الحرية،2019كلية العلوم السياسية ،جامعة تكريت ،العراق،ص111.عبر الرباطالإلكتروني:htpps//M.annabaa.org.

واسع باعتبارها مخاطر أمنية صحية مستوطنة في أجزاء الجنوب العالمي بمعني: أن الأمن الصحي هو عمليا حماية الغرب من التهديدات الناشئة من العالم النامي، كما أن طبيعة استجابات المنظمات الصحية العالمية الحالية تركز على الاحتواء بدلا من الوقاية، فبالنظر إلى أرض الواقع نرى أن التهديدات التي من الممكن أن تقع بدول الشمال ولكنها في الحقيقة نجد أن الدول النامية هي التي تعاني من تهديد غياب الأمن الصحي بكل ما تحمله من عواقب نقص الغذاء، والمجاعة.

إذا نصل إلى أن الأمن الصحي خلق ارتباكا وانعدام ثقة بين دول الشمال ودول الجنوب، وأن الأمن الصحي العالمي لا يتم توزيعه بشكل عادل ما ألحق ضررا بالسياسات الدولية ، وعليه على المجتمع الدولي إيجاد فهم مشترك للمفهوم بدءا بقبول وجود مشكلة ، حيث أن النقاش لا يمكن حله من خلال اتفاق على التعريف فقط ، ولكن أيضا من خلال التعامل مع الآثار السياسية لهذا التصور السائد.[1]

المطلب الأول:الأمن الصحي في دول الشمال.

لقد اهتمت دول الشمال ونقصد بها الدول المتقدمة كثيرا بالبحث العلمي ونظريات التحديث وما أحدثته من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ولطالما حظيت بمقاربات نظرية وتوجيهات إيديولوجية تكاد تتفق على أن الحداثة عملية تغير حتمي نتيجة النواهض الفكرية والاقتصادية أحدثت ثورة في جميع المجالات خاصة من ظهور العولمة والاندماج الذي حصل لجميع سكان الكرة الأرضية ، وأصبح اللأمن الحقيقة الصادمة التي تلاحق التطور السريع ، فلا تكاد تمر عشرية سنوية من الزمن دون حدوث تهديد أمني يحدق بمجتمع ما ، أو قارة ما ، ثم يصبح خطرا على العالم ككل، فبعد ظهور ما يسمى بالإرهاب الدولي ثم التحالف الذي حدث من قبل حلف الناتو على بعض دول الشرق الأوسط بحجة مكافحة الإرهاب وما تبعها من ظهور مخاطر جيو سياسية وعسكرية وصحية ، ثم عرفت العديد من الدول العربية اثر تداعيات ما يسمى بالربيع

[1]العمارات فارس محمد،**الأمن الإنساني في ظل العولمة**،دار الخليج للنشر والتوزيع ،الأردن،2020،ص41.

العربي تهديدات أمنية جد معتبرة والتي تمس الدول المجاورة لها ونقصد بها الضفة المقابلة لها – الدول الأوروبية–، ها نحن اليوم تطل علينا تهديدات أمنية صحية أكثرا خطرا من ذي قبل ، والتي خلقت خسائر بشرية واقتصادية كبيرة في مختلف أرجاء المعمورة بما فيها دول الشمال.[1]

ولعل الحديث على الأمن يعني كل ما يهدد استقرار الإنسان وتعتبر الصحة جزء مهم من استمرار الطمأنينة والاستقرار ولأن الأمن الصحي مفهوم متغير حسب الزمان والمكان ومع بروز العولمة والتي من أهم نواتجها التطور الرقمي والتكنولوجي أصبح الأمن الصحي مرتبط بتطور الأمراض الفيروسية وانتقالها عبر الدول والقارات انطلاقا من فيروس نقص المناعة المكتسب– الإيدز– إلى غاية ظهور فيروس كوفيد19 ، هذا ما تخشاه دول الشمال من دول الجنوب التي ترى فيها أنها مصدر لهذه الأمراض والأوبئة ، ولأن دول الشمال

تعطى أولوية قصوى للإنسان والأمن الصحي جزء من هذه الأولوية فتسعى بذلك حكوماتها على تقديم خدمات صحية مميزة وشاملة لجميع سكانها .[2]

وإذا ما أردنا أن نصف حالة أو نوعية الخدمات الصحية في دول الشمال الأقل عرضة نسبيا لخطر المعاناة من أثار صحية هائلة من غالبية الأوبئة لوجود أدوات الحد من مخاطر الكوارث سواء الاقتصادية أو الطبيعية ، كما يساعد نظام التأمين في دول الشمال في توزيع العبء الاقتصادي عبر قطاعات اقتصادية تخلق الثروة وتغطى العجز الناتج عن النفقات تقديم الخدمات الصحية المميزة –حالة مثلا دولة السويد التي تعتبر فيها الخدمات الصحية التي تقدم لمواطنيها جد مميزة تغطيها مثلا من نظام ضرائبها–، وكذا نظير مساهماتهم في صناديق التأمين وتعتبر شركات الأدوية التي تنتج اللقاحات والمضادات الحيوية أو غيرها من المنتجات اللازمة لمجابهة الأوبئة من أكبر المستفيدين ومجالا وسوقا استثمارية هائلة، هذا ما عاد على دول الشمال

[1] نصر مطر الزبيدي،**إدارة الولايات المتحدة للأزمات**،دار الجنان للنشر والتوزيع ،2011،ص 17.
[2] WWW.UN.ORG/AR/ARTICLE/20078نصف قرن من الحق في الصحة،موقع منظمة الأمم المتحدة.

عليها من فائدة عكس دول الجنوب المتخلفة التي لا تهتم بالإنفاق على الأبحاث العلمية ما يجعلها تابعة لدول الشمال وبذلك تتحكم في سيادتها .

وتعمل حكومات دول الشمال المتقدمة على اعتماد سياسات اقتصادية لإدارة مختلف أنواع المخاطر تمكينها من تغطية تكاليف الحصول على الرعاية الصحية ، وتعتبر غياب الأمن الصحي تهديدا لأمنها القومي فعلى سبيل المثال: ما حدث سنة 1995 في نظام مترو أنفاق طوكيو من قبل جماعة **أوشينويكيو**الإرهابية ، وإرسال أبواغ الجمرة الخبيثة المسلحة بالبريد في عام 2001 عبر النظام البريدي الأمريكي كشف من قبل **برنامج الدفاع البيولوجي** في تلك الدول ووصفت هذه العملية بأنها تأمين الصحة العامة أو صياغة الصحة العامة لمحاربة الإرهاب، وينظر إلى دور الخدمات الصحة العامة بشكل متزايد على أنه توفير دفاع ضد الإرهاب البيولوجي مع زيادة الاستثمار لهذا الغرض مع استبدال وظائف الصحة العامة المعتادة مثل التحصين الروتيني والفحص الدوري وتعزيز الصحة.[1]

تعد مبادرة الأمن الصحي العالمية أكثر وضوحا فيما يتعلق بحماية الدول الغربية المتقدمة من تهديدات الأمراض الخارجية، حيث تم تشكيلها في البداية للتعامل مع مخاوف الإرهاب البيولوجي في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، فقد أفاد الاجتماع الأول في عام 2001 وأتاح الفرصة لمناقشة نهج أكثر تنسيقا لتحسين الأمن الصحي للمواطنين والاستعداد والاستجابة بشكل أفضل لأعمال الإرهاب وعقب الاجتماع أصدر المشاركون بيانا دعا لاتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لتعزيز الصحة العامة لتهديد الإرهاب البيولوجي الدولي والكيمائي والنووي المشع ، وفي اجتماع لندن في 2009 أكدت المبادرات المشتركة في الاستمرار في نفس النهج وتجديد الهدف المشترك المتمثل في تعزيز قدرات على الاستعداد والاستجابة للتهديدات الصحية التي يشكلها الإرهاب

[1] نصير مطر الزبيدي، مرجع سبق ذكره،ص28.

الكيمائي والبيولوجي والنووي والأنفلونزا الوبائية ، واتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز الأمن الصحي على الصعيد العالمي.[1]

هذه المجموعة تتشكل من البلدان التالية: كندا واليابان والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى، وهنا السؤال المطروح في هذا الصدد ما هو نصيب الدول الفقيرة الأكثر تضررا من مخاطر الصحية من حماية المنظمات العالمية لها.

في سنة 2014 كان العالم على حافة الهاوية إثر تفشي فيروس إيبولا الذي انتشر بالتحديد في غرب إفريقيا ، أطلق في اجتماع واشنطن مع الدول الشريكة من جميع أنحاء العالم أجندة **الأمن الصحي العالمي** والذي يقصد به منع النوع ذاته من الوباء –نقصد به وباء إيبولا– الخارج عن السيطرة من خلال تحسين قدرات الدول على منع تفشي الأمراض واكتشافها والاستجابة لها بسرعة ، والذي كشف لنا فيما بعد إلى افتقار معظم الدول إلى القدرات الصحة العامة الأساسية للوقاية من حالات الطوارئ الصحية واكتشافها والاستجابة لها فعليا ، على سبيل المثال 5 بالمائة فقط من البلدان التي تم تقييمها حصلت على درجات في مستوى الأعلى للتمويل الأمن الصحي ، ومن المثير للقلق أن نسبة 75 بالمائة من البلدان حصلت على درجات منخفضة جدا في المجالات ذات الصلة بالمخاطر البيولوجية الكارثية العالمية، بما في ذلك الإشراف على البحوث ذات الاستخدام المزدوج والاستغناء عن الإجراءات الطبية المضادة مع استمرار تقدم التقنيات الحيوية من أجل المنفعة المجتمعية.[2]

[1] عامر قنديلجي،**البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**،ط2،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2010،ص56.
[2] نفس المرجع ، ص64.

المطلب الثاني:الأمنالصحي في دول الجنوب.

تتسم العديد من البلدان النامية بسمات مشتركة أهمها: ارتفاع معدلات المواليد والوفيات وانخفاض مستوى الغذائي والمستوى الصحي ، حيث تشهد دول العالم الثالث تضخم سكاني هائل نتيجة لزيادة المواليد وتكمن الخطورة من هذه الزيادة السكانية أنها لا تتناسب مع إنتاجها الوطني العام وبالتالي يقل فيها التوازن في ضروريات الحياة خاصة في المناطق الريفية أين يساعد الفقر على انتشار الأمراض خاصة بتلوث الأرض والماء ، غناء على صعوبة توفير الحاجات الأساسية وازدياد حدوث أشد أنواع الفقر ومظاهر الضعف كما هو الحال في سوء التغذية وسوء الصحة وانخفاض مستويات الصرف الصحي مما يؤدي إلى الانتشار السريع للأمراض الناتجة عن التلوث المياه مثل الملاريا والكوليرا، أما عن الغذاء فإنه يعاني أكثر من 500 مليون إنسان من سوء التغذية بشكل خطير فسوء التغذية يعتبر شرا يصعب مقاومته ومنعه مما يؤدي إلى تفاقم المرض واستفحاله فمثلا : عند أطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن يصل عدد الوفيات قبل بلوغهم سن الخامسة إلى 40 ألف طفل يوميا.[1]

والجدير بالذكر أن معظم الدول النامية أعطت أولوية ثانوية لتحسين الأوضاع الصحية واعتبرته شيء يحسن القيام به إذا ما أمكن لكن ليس على حساب الإنفاق على المجالات الإنتاج المباشر ، غير أنها أبدت اهتماما بالمجالات الصحية والإنفاق على الصحة بهدف تحسين الاستثمارات في رأس المال البشري ، وعلى الرغم من ذلك لا تزال المجتمعات النامية خاصة منها في إفريقيا وجنوب أسيا تعرف قصورا حاد في توفير الخدمات الصحية اللازمة للسكان ، خاصة في ظل تفشي الأوبئة انطلاقا من فيروس نقص المناعة المكتسب ثم فيروس إيبولا، فحسب البنك الدولي تعتبر الخدمات الصحية في الدول النامية قليلة جدا وموزعة توزيعا ضعيفا حتى أن النفقات العامة على الخدمات الصحية تعد أقل بكثير عنها في الدول المتقدمة ويرى الدارسون أن الفقر يعد

[1] كالفرت سوزان،**السياسة والمجتمع في العالم الثالث**،تر:عبد الله بن جمعان،جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع،المملكة العربية السعودية،2002،ص69.

السبب الرئيسي في تدنى الحالة الصحية ، هذا ما يذهب إليه الواقع إلى أن الفجوة الصحية بين الأغنياء والفقراء داخل الدول النامية في حد ذاتها في اتساع مستمر، بالإضافة إلى الفقر وضعف الخدمات الصحية في الدول النامية تعتبر مصدر لمخاطر الفيروسات المستجدة حيث تعتبر الدول النامية مصدر قلق من حيث المعيشة الصحية ونقص الخدمات الصحية سواء من حيث التجهيزات المادية أو البشرية وعدم توازن وسلامة الأغذية وكذا ضعف مصادر المياه الصالحة للشرب وتدني مستويات الصرف الصحي كلها قد تكون مسببا للوباء والفيروسات [1].

وكذلك يمكن أن نلفت النظر أيضا أن بعض هذه البلدان تستعمل كحقل تجارب لبعض المصادر الفيروسية وتجارب لقاحاتها مما يجعلهم عرضة للأمراض المستجدة والمقاومة للمضادات ، كما أنها عرضة للتجارب الطبية الخاصة بصناعة ونجاعة المضادات الحيوية حتي وإن لم لا تتوفر أدلة ملموسة تؤكد ذلك إلى أن الأمر يستحق التحقيق في زمن يصعب فيه الحصول على الحقيقة كاملة.وعلى الرغم من التعبئة الدولية التي لم يسبق لها مثيل والتي أدت إلى تقدم كبير في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية إلى أن المرض لا يزال يسفك بحياة الكثير من الأفراد.

هذا وقد أصبح السل ففي عام 2015 كان من أكثر الأمراض المعدية فتكا في العالم، حيث يؤدى بحياة 1.7 مليون حالة وفاة سنويا كلها تقريبا في البلدان النامية ، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 10 مليون شخص يصابون بالنوع الفعال من المرض كل عام وأن أكثر من ثلثهم لا يتم تشخيصهم ولا علاجهم بسبب نقص الأدوات والتمويل المناسبين .[2]

[1] كالفرت سوزان،تر:عبد الله بن جمعان،مرجع سبق ذكره،ص84.
[2] المرجع نفسه،ص95.

كما أدى وباء إيبولا في غرب إفريقيا ما بين 2016/2014 في غينيا وليبيريا وسيراليون إلى وفاة أكثر من 11 ألف شخص بما في ذلك ما يقرب عن 500 عامل بالمجال الصحي في جميع أنحاء هذه المناطق المذكورة سلفا.[1]

بالإضافة إلى ذلك يشكل العنف والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية في الدول النامية سواء في إفريقيا أو أسيا أو حتى في أمريكا الجنوبية مشكلة كبرى في مجال الصحة العامة وعائقا جديدا يحول دون إعمال الحق في الحصول على الخدمات الصحية فقد بات هذا الأمر شائعا منذ عقود من الزمن نتيجة عوامل معقدة مجتمعة اجتماعية وسياسية ودينية وعرقية ، فإن الملايين من البشر يموتون في السنة الواحدة نتيجة أضرار ناتجة عن العنف ويبقى الباقون على قيد الحياة ولكن مع أشكال للعوق الجسدي والنفسي.

كما أن الحصار المطبق على بعض الدول خاصة منها الفقيرة يعد تهديدا صحيا لا مثيل له ولعل أكثر مثال على ذلك ما يحدث في دولة اليمن إثر النزاعات المسلحة والتحالف على الحوثيين جعلها مسرحا للمجاعة بين الأطفال والأمهات ومنبع الأوبئة والأمراض المعدية خاصة في ظل الافتقار الفادح للخدمات والمساعدات الطبية ونقص الأدوية ، فحسب الإحصائيات الرسمية سواء من طرف الحوثيين أو من طرف الحكومة اليمنية قد أحصوا العديد من الأمراض والأوبئة على غرار الإنفلونزا والحمى الضنك ومرض الدفتيريا والملاريا راحت ضحيتها الكثير من الأفراد ، وكذا إحصائيات المنظمة العالمية للصحة وصل إجمالي عدد حالات الإصابة بالكوليرا في اليمن إلى نصف مليون حالة سنة 2020 راحت ضحيتها 2000 شخص، هذا وقد أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على أن نحو 14 مليون من سكان اليمن البالغ عددهم 26 مليون نسمة يحتاجون إلى مساعدات غذائية ، بينما يعاني 7 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي.[2]

---

[1] رودولفوساراتشي، **علمالأوبئة**،تر:أسامة فاروق حسن،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،2014،ص125.

1عزيز الأحمدي، **اليمن يواجه أسو السيناريوهات** ،2020،عبر الرباط الإلكتروني:.WWW.AA.COM.TR/AR

كل هذه المعطيات عن الأمن الصحي في دول الجنوب المتسم بالنقص الفادح في نوعية تقديم الخدمات الصحية للمواطينيها وعدم وجود مؤهلات ومراكز البحث الخاصة باكتشاف الأمراض والأوبئة قصد مواجهتها ، والناتجة عن الفقر والتلوث وعدم الاستقرار نتيجة الحروب والنزاعات زد على ذلك اللاعدالة في تحقيق الأمن الصحي العالمي ، فالبلدان النامية تواجه حالات انعدام العدالة الصارخة القائمة بين البلدان النامية والمتقدمة، فالنسبة الأعظم من ميزانيات تمويل الأبحاث الطبية يجرى إنفاقها على الأمراض التي تصيب أقلية من سكان العالم –أقل من الخمس– والتي تقطن في العالم المتقدم ، ومع تلك الفوارق الهائلة في الاستثمار والإنفاق على الأمن الصحي ليست المحددات الوحيدة للصحة فإنها تنطوي على تفاوتات شاسعة في الصحة.[1]

المبحث الثاني:ظهور فيروس كوفيد 19 وتأثيره في السياسة الدولية.

المطلب الأول:ظهور فيروس كوفيد 19 وانتشاره في العالم.

الفيروسات التاجية هي زمرة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان على حد سواء ،سبعة فيروسات من هذه المجموعة بإمكانها نشر العدوى بين البشر حول العالم ولكن أربعة منها تكون لها أعراض بسيطة ، أما الثلاثة الأخطر ضمن هذه الفيروسات :أولها فيروس المسئول عن متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد **سارس** والذي ظهر في الصين عام 2003 ،ويليه الفيروس المسئول عن متلازمة الشرق الأوسط التنفسية **مارس** والذي ظهر بالمملكة العربية السعودية عام 2012 ،وأخرها فيروس **كوفيد 19** الذي يجتاح العالم حاليا.[2]

[1]بلوم ديفيد ،**الأوبئة والأمراض المعدية الجديدةومتجددة الظهور يمنك أن تخلق تداعيات اقتصادية بعيدة المدى** ،مجلة التموين والتنمية ،2018، على الرابط:.WWW.ING.ORG/ARABIC/2018/BLOO PDF

[2].Singhl T A Revien of coronavirus disease 2020 www.doi.org

وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم اسما رسميا للفيروس الجديد في 11 فيفري 2020 واختير هذا الاسم لارتباطه جينيا بفيروس كورونا الذي سبب متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد **سارس** في عام 2003 ، غير أن الفيروسان مختلفان رغم ارتباطهما الجيني ، وأعلنت المنظمة العالمية للصحة بدورها أن **كوفيد 19** هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد.[1]

يصيب الفيروس المستجد الجميع صغارا وبالغين ولكن تتفاوت درجات خطورة الإصابة تبعا للعمر الشخص ، وبحسب مركز السيطرة على الأمراض الوقائية منها الأمريكية فإن الفئات الأكثر خطورة عليهم هي أصحاب المصابين بأمراض مزمنة:الكلى،الكبد،أمراضالمناعة،السمنة،القلب،الأنيميا،ومرضالربو،وأصحاب الضغط الدموي،وكذا مرضى السكري،وحالات الحمل، والمدخنين.[2]

وينتقل فيروس كوفيد 19 عن طريق الرذاذ الصغير الذي يخرج من أنف أو فم المصاب بالعدوى عند التحدث أو العطس أو السعال ، وأضيف إلى ذلك عن طريق الهواء مؤخرا،وعن طريق العين،ويأتي في المرتبة الأخيرة عن طريق البراز حيث يمكن أن يبتلع الشخص لعابه الملوث بالفيروس فيدخل المعدة والأمعاء ومنها للبراز، ويستغرق الوقت بين التعرض وظهور الأعراض ما بين يومين إلى أربعة عشر يوما بمتوسط خمسة أيام.

وتشمل الأعراض الشائعة :الحمى،السعال،العطس،ألام الحلق،وضيق التنفس،والصداع،وأوجاع الرأس والعضلات،وفقدان حاستي الشم والتذوق،وقد تؤدى إلى أعراض أكثر تعقيدا كالالتهاب الرئوي، مؤخرا أضاف مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الأمريكي ثلاثة أعراض جديدة وهي :سيلان الأنف أو الاحتقان، الإسهال،والغثيان.[3]

[1]WHO Am ;A ON CORONAVIRUSE.JULY 2020 ;WWW.WHO.INT/NEWS-ROOm/DETAIL/Q A.
[2] WWW.CDC.GOV/CORONAVIRUS/2019-SYmPTOmP-TESTING.HTmL.
[3] IBID.

ركزت الجهود الدولية على تنمية الثقافة المجتمعية تجاه مجموعة من التدابير الاحترازية ومنها: غسل اليدين بالماء والصابون،الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي لأكثر من 1 متر على الأقل،وعزل المشتبه في إصابتهم لمدة 14 يوما ،فضلا على تعزيز المناعة عبر الغذاء الصحي المتوازن الغني بالعناصر الغذائية والفيتامينات خاصة فيتامين سي وفيتامين د والزنك هي قائمة الأدوية المفضلة لهذا الغرض.[1]

ومن أهم الأدوية التي استعملت في البداية قصد العلاج أو تخفيف أضرار الفيروس على الأقل نجد:**ريمديسيفير ،الكلوروكين،فافيبرافير ،لوبيافير ،نيتازوكسانيد ،تيوسيلزوماب ،الديكساميتازون.**

ولكن يبقى اللقاح هو الحل الأمثل للقضاء على هذا الوباء ، فلقد تمكن العلماء من تطوير لقاحات أمنة وفعالة خلال فترة قصيرة نسبيا لأن إنتاج اللقاح يتطلب وقت وخطوات أكبر من تلك التي سلكها إنتاج هذا اللقاح وهذا ناتج إلى عدة عوامل أتاحت توسيع الأبحاث بسبب أن الجائحة كانت عامية بمعنى أن الأزمة خرجت عن نطاق السيطرة،وكذا لأنه كانت هناك عينة أكبر حجما لدراسة العشرات الالاف من المتطوعين الذين تقدموا للخضوع للاختبارات ، وكذا نتيجة التقدم في التقنيات الذي توصلت إليه البشرية ،واحتشاد الحكومات والهيئات أخرى معا لإزالة عقبات تمويل الأبحاث والتطوير ، وحدوث تصنيع اللقاحات بالتوازي مع التجارب السريرية لتسريع الإنتاج ، ورغم أن اللقاحات كوفيد 19 طورت بسرعة إلى أن المنظمة العالمية للصحة قد أقرت بسلامتها وفعاليتها للاستخدام ،لثبوت جميعها أنها تتسم بفعالية عالية من الحماية ضد المرض الشديد والذي أودى بحياة الكثيرين من البشر، وأن أفضل لقاح هو اللقاح الأكثر يسرا في الحصول عليه.

[1] Mayo foundation for Medical education and research at .www.Mayoclinic.org/ar/art-20366112.

ولقد دارت عدة أسئلة في عقول جميع شعوب العالم التي كانت متخوفة من هذه اللقاحات لعدم معرفتها هل لها أعراض جانبية ، وما هي أفضل هذه اللقاحات ،وما هي مدة الحماية ، وكذا عدد الجرعات ، وهل لها أن تحمينا من جميع النسخ المتحورة من الفيروس.[1]

منظمة **كوفاكس**جاءت عبر جهد عالمي هدف إلى تسريع تطوير وتصنيع لقاحات كوفيد 19 وضمان إمكانية الوصول المنصفة والمتساوية للقاحات في جميع مناطق العالم ،يضم 190 بلد ومنطقة يقطنها أكثر من 90 بالمئة من سكان العالم ، وتعمل **اليونيسف** مع التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة والتحالف العالمي للقاحات والتحصين ومنظمة الصحة العالمية وشركاء اخرين وتقود الجهود لشراء وامداد لقاحات كوفيد 19 نيابة عن مرفق **كوفاكس**.

يتم تشخيص الإصابة بالمرض عبر أخذ مسحة الحلق أو مسحة البلعوم الأنفي وإجراء تقنية الاستنساخ العكسي RT-4 PCR

المستمدة من المجال النووي من إحدى أدق الأساليب المخبرية للكشف عن الفيروسات ومنها فيروس كوفيد 19.[2]

يشتق اسم فيروس كورونا عربيا اختصار لكلمة كوف من اللغة اللاتينية وتعنى التاج أو الهالة ، حيث يشير الاسم إلى المظهر المميز لجزئيات الفيروس والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني.

وسميت هذه الفيروسات رسميا بواسطة منظمة الصحة العالمية في 2019 باسم فيروس ووهان ثم إلى اسم فيروس ووهان التاجي نسبة إلى المدينة الصينية التي ظهر فيها أو فيروس الصيني التاجي، ثم إلى فيروس كورونا المستجد لسنة 2019 ، وفي 11 فيفيري 2020 أصبح اسمه الرسمي كوفيد 19 ولتوضيح الأمر أكثر أعلنت المنظمة أن هذا الاسم يشير إلى المرض

[1] منظمة اليونيسف،**ما تحتاج معرفته عن لقاحات كوفيد 19** ،28 أفريل 2021،عبر الرابط:.www.uniesf.org

[2] Velavan tp. Meyer CG the covid -19 epideMi.Medint health.2020.doi/tMi 13383.

وليس للفيروس، حيث كو:اختصار لكلمة كورونا،وفي :اختصار لكلمة فيروس،دي :اختصار لكلمة مرض باللغة الإنجلزية،و19 نسبة للسنة التي ظهر فيها .[1]

انتشار الفيروس عبر العالم:

كان ولازال انتشار فيروس كورونا بمثابة لحظة كاشفة عن درجة استعداد وجاهزية دول العالمللتصدي إلى التهديدات غير التقليدية أين عانت بعض الدول العالم ليست فقط الدول الفقيرة بل كذلك الدول الغنية المتقدمة من التخبط والعجز عن إدارة هذه الأزمة الصحية الخطيرة بصورة سليمة، وسجلت عددا كبيرا من حالات الإصابة والوفاة ،ففي ظل تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 –نقصد بتفشي المرض:هو ارتفاع مفاجئ في عدد حالات المرض–حالة طوارئ صحية عامة تثير القلق دوليا من اختبار حقيقي لقدرات الدول القومية على التصدي له بفعالية أين تباينت أنماط استجابة الدول وكذلك مستوى النجاح الذي حققته في مواجهته.لا يختلف اثنان حول خطر وسرعة انتشار فيروس كوفيد 19 والذي خلال شهرين فقط من إعلان ظهوره في الصين–أين سجلت أول حالة إصابة لشخص ياباني الجنسية والذي انتقل إليه الفيروس بينما كان يعمل على نقل سياح من مدينة ووهان في باص سياحي–غز العالم كله ليضرب إيران ،ثم القارة الأوروبية ،ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إلى القارة الإفريقية،وأهبط بذلك أسواق الأسهم وكواليس الإقتصاد لمرحلة خطرة،ظهر في شهر ديسمبر عام 2019 بالصين ليصبح وباءا عالميا ونفقصدبالوباء:هو حالة مرضية تحدث عندما يصاب عدد كبير جدا من الناس في رقعة جغرافية واسعة وفي نفس الوقت، ثم تحول إلى جائحة يحاول العالم التصدي لها ، ونقصد بالجائحة:هو مصطلح يطلق عادة على نطاق واسع لوصف أي أزمة خرجت على نطاق السيطرة عليها.[2]

المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد 19 على العلاقات الدولية.

[1]منظمة الصحة العالمية ،فيروس كورونا المستجد،دليلتوعوى صحي شامل ،المكتب الإقليمي للنشر فالمتوسط،ص4.

[2]كل ما تحتاج معرفته عن فيروس كورونا الجديد ،مجلة البيان عبر الرابط:www. MipportiMes.net.11/05/2020

شكل العلاقات الدولية لا يخرج من صوره الثلاث:إما أن تكون علاقات ما بين الدول تتسم بالتعاون ،أو بالتنافس،و أحيانا كثيرة بالصراع.

في موضوع كوفيد 19 طرح موضوع ما مدى تأثير هذا الفيروس على شكل العلاقات الدولية ،وكيفية التعاطي والتوقي من الفيروس،وماهو مستقبل النظام الدولي،بمعنى كيف يكون شكل النظام الدولي :متعدد الأقطاب،أم أحادي القطبية مع تغير الزعامة الدولية،أم نظام دولي بلا قطبية.

قبل كوفيد19 كان الخوف شديدا من إندلاع حرب عالمية ثالثة تستعمل فيها الأسلحة النووية ،صدقت نبوءة الحرب لكنها لم تكن نووية بل فيروسية بطلها فيروس كوفيد 19 ،فزع الفيروس أذهب العقل والتعقل عن السياسة الدولية فتخبطت الحكومات في مواجهته ،فالدول التي تظهر نجاعة في إدارة أزمتها وقدرتها على تحمل الخسائر البشرية والمادية ستسعد درجات في سلم التنافسية الدولية،مقابل ذلك فإن الدول التي لم تنجح في السيطرة على الأزمة أو لم تقو على تحمل تبعات هذه الجائحة ستخرج ضعيفة،جرى على ألسنة الكثير من الناس أن فيروس كوفيد 19 سيقلب الموازين على عقب وأن العالم حتما لن يكون كما كان عليه من قبل ،وإن كان في هذا الأمر نوعا من المبالغة ففيروس كوفيد 19 مثله مثل باقي الجوائح والكوراث التي ضربت العالم قديما وحديثا ستمر أجلا أم عاجلا ولكنها بالتأكيد ستترك أثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة النطاق داخل الدول، وفيما بينها ،وفي نظام العلاقات الدولية ،هذا ما ظهر من خلال دراسة تعامل مختلف الدول قصد التصدي لهذه الجائحة.[1]

في البداية علينا أن نؤكد أن الجميع خاسر خسارة مباشرة جراء الجائحة لكن الخسارة تتفاوت من دولة إلى أخرى ،فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر الدولة الأقوى في العالم وصاحبة الزعامة في النظام الدولي هي أكبر المتأثرين بالأزمة حيث أخذت تتحسس عظمتها

[1]رفيق عبد السلام ،**عالم ما بعد كورونا إلى أين** ،مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية عبر الرابط:.www.cdc-centre.coM.11/05/2020

المهددة بالزوال بعد أن حققت جائحة كوفيد 19 أعلى نسبة في عدد حالات الإصابة على أراضيها، حتى وإن مؤشرات تراجع الولايات المتحدة ابتدأ قبل ظهور الفيروس ولكن هذا الفيروس أكد حقيقة هذا التراجع.ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالأمن والاستقرار الدولي كأساس لاستقرارها الداخلي هذا ما عاشته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ونفس الأمر تعيشه اليوم مع كوفيد 19 الذي اقتحم مجالها الداخلي.

إذا نستنتج من هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش أزمة قد تجعلها تخسر مكانتها الدولية كزعيمة للنظام الدولي لصالح دولة مثل الصين حيث كانت الرابح الأكبر فاستطاعت تحويل أزمتها الداخلية لربح على المستوى الدولي لدرجة جعلت الجميع بما فيهم أمريكا باتهامها أنها هي من اصطنعت الأزمة *نظرية المؤامرة*ذلك لتمكنها من تعزيز طريق الحرير نحو دول أوروبا مع إعلان الرئيس الصيني استعداد بلاده تقديم المساعدات الطبية لأوروبا ،فانتقلت الصين من مرحلة الحرب ضد الفيروس إلى مرحلة توسيع دائرة نفوذها وإحياء مبادرة طريق الحرير التي كانت قد أطلقتها عام 2017، ودخولها بذلك في صراع وتنافس مع زعيمة النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية.[1]الأمم المتحدة كذلك كانت من الخاسرين حيث فقدت ما تبقى من هيبتها أمام فيروس كوفيد 19 فظهرت كعادتها دائما ما تأتي متأخرة ولم تتدخل في الوقت المناسب ،أين لعبت دور المتفرج وكشفت لنا حالة الفراغ الذي يعيشه النظام الدولي اليوم .

هذا ما يجعلنا من الضروري تجيش كل الفاعلين والمقدرات والأدوات التي تتوفر عليها الدول بشكل علمي ومنظم لمواجهة الأزمات الصحية العالمية وغيرها من الأزمات الأخرى في المستقبل، ويجب أن تكون هناك مسؤولية دولية تضامنية، ويجب خلق آلية رسمية أممية قانونية ودائمة لها قوة تنفيذية للتدخل وتدبير الأزمات الصحية ذات البعد العالمي.حتى وإن كانت منظمة الصحة العالمية هي التي من المفروض أن تقوم بهذا العمل إلى أنها فشلت ،بل حتى أنها اتهمت

[1]إبراهيم محمد سمير ،**مستقبل العلاقات العربية الصينية**،مجلة الدراسات شرق أوسطية،العدد42،2020،ص167.

من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وعلقت دعمها للمنظمة حين اعتبرتها أنها ساهمت بالانتشار السريع للفيروس عندما تأخرت بالإعلان عنه في البداية.[1]دون أن ننسى أن ليست الصين وحدها من استثمرت في الفيروس ،حيث استفاد من الجائحة الكثير من استغلوا فراغ الساحة وأصبحوا أغنياء،كما أن الدول الشمولية أيضا استغلت الأزمة كي تحكم قبضتها على مواطنيها بتمرير قوانين لم تكن لتجرأ على طرحها لو لم تكن الجائحة.

ليست الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها من ظهر ضعفها فقد جلت كورونا حقيقة الكثير من الدول وظهرت مظهر القزم أمام فيروس كوفيد 19، فالغرب الأوروبي المتقدم تحول إلى غرب نامي وثالثي حين صار يستقبل المساعدات الطبية من دولة الصين ويرسل برقيات الغزل والشكر لها.هذا ما قاله **جيل غرساني** أستاذ ومحاضر في معهد العلوم السياسية بباريس ومسؤول فريق الباحثين في مجلة القارة الكبرى التي تصدر باللغة الفرنسية ،في حوار مع قناة فرانس 24 حول موضوع :**أزمة فيروس كورونا فرصة لإعادة النظر في العلاقات الدولية وجعلها أكثر توازنا** أكد في حواره مع القناة أن أزمة كوفيد 19 أظهرت مدى هشاشة الاقتصاديات الأوروبية وقلت الإمكانيات التي تتمتع بها الدول الأوروبية وأظهر مفارقة كبيرة حين سمعنا العديد من مسؤولى كبار في الإتحاد الأوروبي يقولون أن قضايا الصحة العامة تدخل في إطار مسؤولية الدول وليس من مسؤولية الإتحاد ،لكن الخطاب اليوم تغير فأصبح هناك ضرورة تدعو الإتحاد إلى المزيد من التعاون لمواجهة فيروس كوفيد 19 .

أكد كذلك **جيل غرساني** خلال هذا اللقاء أن فيروس كورونا فرصة لإعادة بناء نظام دولي جديد يرتكز على أساس المساواة والعدالة في توزيع الثروات الاقتصادية.حول جوابه على سؤال كيفية تأثير هذا الوباء على العلاقات الدولية كان جوابه هو: فيروس كوفيد 19 يهدد أمن العالم بأسره ويجب التفكير بشكل جماعي وعلى نطاق عالمي ،في الحقيقة الأزمة الصحية التي نمر بها

[1]ملاعب ناجي،**عن مستقبل الأمن والدفاع في ظل كورونا**،موقع الأمن والدفاع العربي:.www.sdarabia.com 10/05/2020

تشكل خطرا كبيرا على سيرورة العلاقات الدولية فهي قادرة على زعزعة هذه العلاقات في حال لم يتم وضع إطار عام يراعي المصالح السياسية والاقتصادية المتناقضة لجميع الدول والشعوب، وبما أن أزمة كوفيد 19 أزمة عالمية فهي فرصة لإعادة النظر في العلاقات الدولية وجعلها أكثر توازنا وخدمة لكافة الشعوب وأن هذا الوباء يساهم في بناء علاقات جيوسياسية جديدة .[1]

حول السؤال ما هي الدروس التي نستخلصها من أزمة كوفيد أجاب : اللحظات التاريخية التي نعيشها اليوم كشفت بشكل واضح التوترات وعلاقات القوة التي كانت مخفية في الإطار القديم للعلاقات الدولية ،لا يمكن إستخلاص الدروس في الوقت الحالي وكذلك يجب الابتعاد عن التأويلات البسيطة والتي تحاول تمرير خطابات داعية إلى الانغلاق على الذات وقفل الحدود مع تمجيد عنصر الهوية الوطنية على حساب الانفتاح والعيش في عالم متعدد الأقطاب.

المطلب الثالث: دور الدولة القومية في مواجهة كوفيد 19.

لقد أثبتت الدولة القومية مرة أخرى في التاريخ غياب منافس جاد أخر في دورها كعنصر رئيسي في نظام الحكم العالمي وفي نفس الوقت تحصل على فرصة لإثبات قدرتها على أدائها من أجل الصالح العام ،فتجرى إعادة تأميم جديدة للدول بما يوفر التاريخ فرصة في ظروف المحنة العامة ليس للحصول على حلقة مفرغة بل حلقة مفيدة من أجل حل مشكلة عالمية،وإقامة تفاعل وثيق لمؤسسة الدولة الوطنية مع الجمعيات بين الدول والعابرة للحدود وعدم معارضة بعضها البعض،وإن الركائز المشتركة بين الدول والأركان فوق الوطنية للحوكمة العالمية تعزز بعضها البعض.[2]

ووفقا لهذا المنطق تحركت الدول الرائدة في العالم في بداية الركود العظيم عندما عقدت قمة **مجموعة 20** في عام 2008 لأول مرة ،والان ينصب الكثير من الاهتمام على هذه المجموعة

[1] جيل غرساني،مسؤول فريق الباحثين في مجلة القارة الكبرى،**أزمة فيروس كورونا فرصة لإعادة النظر في العلاقات الدولية وجعلها أكثر توازنا**،في حوار مع قناة فرانس 24.عبر الرابط :https/www.france24.com

[2] خالد وليد محمود ،**عن كورونا والسيادة المتأصلة**،12 مارس 2021،عبر الرابط:https//www.alaraby.co.uk

،وبطبيعة الحال عندما تضعف مأساة الوباء ستتحمل العديد من الدول شعوبها بسبب الإخفاق في مكافحة الوباء وذلك في المقام الأول بسبب عدم كفاية العديد من النظم الصحية ،ولكن مرة أخرى يتم حل هذه المشكلات على المستوى الوطني بالتنسيق بين مختلف الهياكل الدولية ، بدءا بالمنظمة العالمية للصحة والتي تلعب دورا كبيرا في الوقاية من العديد من الأمراض ومكافحتها بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ،ويؤكد فقط مدى أهمية حتمية التفاعل الوثيق بين الدولة القومية والمنظمات الدولية في حل المشكلات العالمية ، ولكن هناك أيضا نتيجة ثانوية لحشد موارد الدولة لمواجهة هذه الأزمة أو أزمات أخرى وفي مثل هذه الفترات تلجأ الدولة إلى أدوات إكراه إضافية وعندما تمر الأزمة فإنها ليست في عجلة من أمرها للتخلي عنها.

في أوقات التحديات التي يتعرض لها الأمن القومي عادة ما يلتف السكان حول قيادة البلاد.يتطلب تنفيذ اللوائح الصحية الدولية خروج البلدان من معقل السيادة الوطنية في سبيل تحقيق الصالح العام ومثال ذلك:أن الدول يجب أن تكون على استعداد لإصدار تأشيرات الدخول للمشاركين في الاستجابة للطوارئ من الأجانب والسماح لهم بإجراء التحريات وإتاحة لهم الإطلاع على البيانات والتسجيلات إطلاعا كاملا دون قيد أو شرط، ويجب أن توافق الدول وشركات طيرانها على إرسال عينات المرضى إلى المراكز المتعاونة مع المنظمة التي لديها خبرات ، ففي الكثير من الأحيان تأخرت الاستجابة للفاشيات مثلما حدث مع إيبولا عندما مارست الدول حقها في رفض التعاون الدولي.[1]

ومنعا لحدوث أحداث كارثية أخرى يلزم على الدولة القومية قبل كل شيء أن تحظى بنظم صحية قادرة على الصمود وشاملة للجميع ونظام حساس للإنذار المبكر تصاحبه قدرة على الاستجابة السريعة ، ومجتمعات واعية ومشاركة تثق في حكوماتها وفي الخدمات الصحية التي

[1]خالد وليد محمود ،المرجع نفسه.

تقدمها لهم ، كما تحتاج الدول إلى إمكانية الحصول على اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات الفعالة والميسورة التكلفة والقدرات المختبرية واللجوسيتية.

نفهم من هذا الأمر على الدول أن تكون أكثر تعاون وأكثر شفافية مع المنظمات الدولية حينما يتعلق الأمر بتفشي مرض معين غير معلوم أو أحد الأوبئة التي تتطلب جهد دولي ،بالرغم من هذا فإن العديد من الدول تعمل على إخفاء أمر الإصابات والأوبئة المختلفة ومحاولة حصر الأمر والسيطرة عليها محليا بحجة حقها في السيادة الوطنية ، هذا ما يؤدي إلى تفشي المرض بسرعة عبر كامل العالم مثلما حدث مع جائحة كوفيد 19 حينما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بإخفاء معلومات عن الفيروس كان من الممكن أن تمنع تحوله إلى جائحة عالمية.[1]

المبحث الثالث :دور المنتظم الدولي في مواجهة كوفيد 19.

المطلب الأول:دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة كوفيد 19.

منظمة الصحة العالمية:

هي وكالة الأمم المتحدة المختصة بالصحة، وتضم 194 دولة عضوا، وتعمل المنظمة في جميع أنحاء العالم **لتعزيز أعلى مستوى من الصحة بلوغه**لجميع الناس،دون النظر إلى العرق أو الدين أو نوع الجنس أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية .ورسالة المنظمة هي تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الضعفاء ، فالحصول على رعاية صحية ملائمة وميسورة التكلفة حق من حقوق الإنسان ، والرعاية الصحية الشاملة مبدأ أساسي يسترشد به عمل المنظمة .

وبحلول عام 2023 تهدف المنظمة إلى بلوغ أهدافها المليارية الثلاثة ، التي تشمل ضمان استفادة **مليار شخص أخر** من التغطية الصحية الشاملة ، وتمتع **مليار شخص** بمزيد من الصحة

[1]خالد وليد محمود، المرجع سبق ذكره.

والعافية ، وحماية **مليار شخص** من الطوارئ الصحية على نحو أفضل ، فنصف سكان العالم على الأقل يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية والنفقات الطبية التي يدفعها الأشخاص من أموالهم الخاصة .[1]وتجمع المنظمة نخبة الخبراء من مجال الصحة من جميع أنحاء العالم لإنتاج مواد مرجعية بشأن القضايا الصحية العالمية وتقديم التوصيات للارتقاء بصحة جميع الناس .

وتتألف منظمة الصحة العالمية من جمعية الصحة العالمية ، والدول الأعضاء ،والأمانة .

وجمعية الصحة العالمية هي الجهاز الرئاسي المركزي للمنظمة ، وتتألف من الدول الأعضاء ال194 في المنظمة ، وفي كل عام يجتمع المندوبون من جميع الدول الأعضاء للتوافق على أولويات المنظمة وسياساتها أثناء انعقاد الجمعية توضع أهداف صحية جديدة وتسند المهام من أجل تحقيق تلك الأهداف ،لتتولى الأمانة بعد ذلك تنسيقها والإشراف عليها.[2]

وتضم المنظمة مكاتب إقليمية هي: المكتب الإقليمي لإفريقيا، والمكتب الإقليمي للأمريكتين، والمكتب الإقليمي للشرق المتوسط، والمكتب الإقليمي لأوروبا ،والمكتب الإقليمي لجنوب شرق أسيا، والمكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادي.بالإضافة إلى 150 مكتبا قطريا.

لعبت منظمة الصحة العالمية دورا حاسما في التصدي لجائحة كوفيد 19 ، منذ أن تم إعلان أولى الحالات في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.[3]نظرا لجائحة كوفيد 19 انعقدت جمعية الصحة العالمية 73 مرتين منفصلتين هذا العام ، فقط عقدت الجمعية دورتها الافتراضية الأولى يومين 19/18 ماي بجدول أعمال مقتضب يركز على الجائحة العالمية .

وفي تلك الدورة اعتمدت دول الأعضاء قرار تاريخي شاركت في رعايته أكثر من 130 دولة لدفع العالم نحو التكاتف لمكافحة جائحة كوفيد19، وركز المشاركون في الدورة على خريطة الطريق

[1]دستور منظمة الصحة العالمية:متوفر على الرابط:/htpps//www.who.int/governance/eb/constituion/ar
[2]المرجع نفسه.
[3]المرجع نفسه.

التي رسمتها الدول الأربع عشر التي ترى أن الوحدة العالمية هي الأداة الأنجع لمكافحة كوفيد 19 أعقبتها دورة أكتوبر لتكملة جدول الأعمال الدورة الافتراضية السابقة.

في الوقت التي تنهمك فيه البلدان في الاستجابة لجائحة كوفيد 19 يعد وجود المنظمة أهمية من أي وقت مضى، وتعمل المنظمة بصفتها وكالة الأمم المتحدة المعنية بالصحة على الربط بين نخبة العقول من شتى أنحاء العالم للعمل معا على حل هذه الأزمة.وتعكف على جمع البيانات وتواصل نشرها العلمية مع تطور مسار الجائحة ، وتسترشد المنظمة بمبادئ الأمم المتحدة القائمة على الحياد والنزاهة والإنصاف وحماية حقوق الإنسان.

وفي حين تسلط هذه الجائحة العالمية الضوء على أهمية التضامن لترسيخ أواصر الدعم والتعاون ، فإن جمعية الصحة العالمية تكتسي أهمية خاصة في تسير المناقشات الرامية إلى بلورة إستراتيجية فعالة لإنحاء الجائحة.[1]تهدد جائحة كوفيد 19 صحة وعافية كل شخص على وجه الأرض لذلك فإنها تستدعى استجابة عالمية سريعة ومنسقة وقائمة على الأدلة وتتولي منظمة الصحة العالمية تنسيق هذه الاستجابة والجهود الرامية إلى حماية كل شخص في كل مكان.

كما تتولى المنظمة تنسيق الحلول العلمية الهادفة إلى الواقية من عدوى كوفيد 19 وفحصها وعلاجها وتعكف المنظمة على جمع البيانات العالمية وتجميع الأدلة والخبرات من نخبة علماء العالم لتقديم المشورة والإرشادات إلى البلدان وفقا لأوضاعها الخاصة، ففي ظل أزمة صحية عالمية كهذه لا تتجاوز قوة العالم بأسره قوة أضعف نظام صحي فيه.[2]

وفي سياق الاستجابة للجائحة أنشئت المنظمة إتلافا عالميا جديدا هو **مبادرة. تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد 19** تضم العديد من وكالات الصحة العالمية التي تضافرت لتبادل وبناء خبراتها

[1] www.france24.com
[2] ibid

من أجل التوصل إلى حل عالمي وثيق يضمن الإنصاف في إتاحة اختبارات الفحص واللقاحات والعلاجات في جميع أنحاء العالم لأنه لن يكون أحدا في مأمن حتي يكون الجميع في مأمن.

حدد رئيس منظمة الصحة العالمية **تيدورسأدهانوم**في مؤتمر صحفي خمس طرق تقود بها الوكالة جهود الاستجابة العالمية وهي:[1]

1/ مساعدة الدول على الاستعداد والاستجابة :والتي تحدد فيها الإجراءات الرئيسية التي يتعين على الدول اتخاذها والموارد اللازمة لتنفيذها ، وبالتعاون المكاتب الإقليمية الستة التابعة لوكالة الصحة مع مختلف حكومات العالم على تجهيز أنظمتها الصحية لمجابهة أضرار كوفيد 19، وأنشأت المنظمة بالتعاون مع الشركاء **صندوق الاستجابة للتضامن من أجل مكافحة فيروس كوفيد 19** لضمان حصول المرضى على الرعاية التي يحتاجونها وحصول العاملين في الخطوط الأمامية على الإمدادات والمعلومات الأساسية والإسراع بالبحث وتطوير لقاح وعلاجات .

2/ تقديم معلومات دقيقة ودحض الخرافات الخطيرة:فمنذ بدء الجائحة والناس أصبحوا يبحثون عن معلومات بخصوص الفيروس من الانترنت بعضها صحيح والكثير منها تشوبه الكذب والتضليل، وعليه قامت المنظمة بتقديم حوالي 50 نصيحة تقنية لجميع الناس والعاملين من المهنيين والعلماء في مجال الصحة لضمان أن تكون الاستجابة شاملة وموثوقة قدر الإمكان.

3/ضمان وصول الإمدادات الحيوية إلى العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية:قامت المنظمة بشحن معدات الحماية الشخصية إلى 133 دولة وتم إرسال الاختبارات التشخيصية إلى 126 دولة ،رغم ذلك هناك الحاجة إلى المزيد مما دفع بالمنظمة طلب الدعم من غرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي واخرين في القطاع الخاص لزيادة إنتاج وتوزيع المستلزمات الطبية الأساسية ، كما أطلقت المنظمة فرقة عمل سلسلة الإمداد التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمكافحة كوفيد 19 وتهدف إلى زيادة المعروض من معدات الحماية الأساسية بشكل كبير عند الحاجة.

[1]خمسة أسباب تؤكد حاجة العالم إلى منظمة الصحة العالمية في جهود مكافحة كوفيد 19 ،2020/04/19، news.un.org.

4/ تدريب وتعبئة العاملين الصحيين:في شبكة التعلم الاجتماعي العالمية يتم نقل المعرفة وتبادل لخبرات الصحة العامة إلى موظفي الخطوط الأمامية ، وتعد الفرق الطبية الطارئة جزءا من القوى العاملة الصحية العالمية هذه الفرق مدربة تدريبا عاليا ويتم إرسالها إلى أماكن تم تحديدها على أنها مناطق كوراث أو طوارئ.

5/ البحث عن اللقاح :قامت المنظمة بمبادرة **تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد 19** التي من خلالها ترى المنظمة أن تضع حدا لهذه الجائحة والتي تهدف إلى تطوير وإنتاج وتوزيع أدوات لمكافحة الوباء مثل : اللقحات والاختبارات والعلاجات ولوازم الحماية الشخصية ، ومهدت المبادرة الطريق لألية **كوفاكس**الهادفة إلى ضمان حصول الدول الفقيرة على لقاحات ، لذلك طلبت المنظمة من الدول الغنية تقديم 16 مليار دولار مسبقا فيما تقوم دول متوسطة الدخل بتحمل المبلغ المتبقي من المبلغ الذي تحتاجه المبادرة والمقدر ب 23.4 مليار دولار.[1]

رئيس منظمة الصحة العالمية بعد ذلك صرح لقناة بي بي سي أنه هناك خللا صادما في توزيع اللقاحات بين الدول الغنية والفقيرة ، وكررت المنظمة دعواتها السابقة بضرورة توزيع أكثر عدالة للقاحات كوفيد 19 لذلك أطلقت المنظمة مخطط **كوفاكس**المصمم لإيصال اللقاحات إلى الدول الفقيرة .

المنظمة لم تعلن عن حالة الطوارئ الصحية العالمية إلا في 30 جانفي 2020 بعد أن وصل الفيروس إلى 19 دولة وتجاوز عدد الحالات المؤكدة 8 ألاف إصابة ولم تعتبر الفيروس جائحة إلا في 11 مارس 2020 ، كل هذا دفع بالرئيس الأمريكي السابق **ترامب**إلى إتهام المنظمة أنها منحازة إلى الصين وهدد بتعليق مساهمة أمريكا التي تقدر ب حوالي 500مليون دولار سنويا للمنظمة ، رد المنظمة كان أن الأمر يتعلق بفيروس جديد ولا معلومات مؤكدة حول طبيعته وكيفية

[1]المرجع نفس .

عمله وانتقاله إلى الإنسان ، وأنها كانت دائما صريحة بشأن المعلومات حول الفيروس وقرارتها كانت تتوافق والمعلومات التي تصلها من الصين.[1]

وقالت المنظمة أنها تلقت أول تنبيه بشأن مجموعة من الإصابات بالالتهاب الرئوي في 31 ديسمبر 2019 وحتى قبل التأكد من وجود انتقال للفيروس بين البشر وضعت دليلا توجيهيا لجميع الدول الأعضاء في 10 من شهر جانفي 2020مشيرة فيه إلى إمكانية وجود انتقال للفيروس بين البشر وإلى كيفية الكشف عن الحالات في المختبرات وطرق الوقاية منه وبالخصوص في الوسط الطبي ،بالإضافة إلى لائحة من النصائح حول كيفية الاستعداد للتعامل مع مثل هذه الحالات وأي نظام يجب العمل عليه داخل الدول وهذا الدليل تم نشره حتى قبل إعلان ترامب تقييد السفر من وإلى الصين.هذه ليست مرافعة من أجل المنظمة ولا يعني أنها لم تقم بأخطاء في إدارتها لأزمة كوفيد 19 لكن المنظمة تقول أن تأخرها في ذلك كان من أجل ربح المزيد من الوقت وللاستعداد الكافي لمواجهتها .[2]

المطلب الثاني :دور منظمة الأمم المتحدة في مواجهة كوفيد 19.

شاركت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها في مجموعة شاملة ومتنوعة من المجالات وفي مراحل متعددة في الاستجابة للأزمات والكوارث الإنسانية من خلال منظماتها الرئيسية وكياناتها الفرعية بما في ذلك البرامج واللجان والوكالات المتخصصة ،ونظرا لتعدد وتعقد الأزمات الإنسانية مثل حالات الأوبئة والأمراض مثل ما هو حادث اليوم مع أزمة كوفيد 19 ،ونظرا كذلك لأهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية المتخصصة في مختلف الجوانب الإنسانية والاغاثية والتنسيقية في الأزمات الإنسانية يتوجب قدرات علمية وتكنولوجيا عالية وأساليب إدارية فعالة قادرة على التعامل مع التحديات وفقا لرؤية علمية منهجية ،كان لازما علينا

[1] عبد الرحيم تمق، **هل حقا أساؤات منظمة الصحة العالمية إدارة جائحة كوفيد19** ،حوار مع قناة الجزيرة ،عبر الموقع:.dealjazera.net

[2] عبد الرحمان تمق، مرجق سابق.

التطرق إلى نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية التي تستند إلى عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحدد الإطار المؤسسي والسياسي للإغاثة الدولية في حالات الأزمات الإنسانية ،وتضطلع الأمم المتحدة من خلال برامجها وصناديقها ومنظماتها المتخصصة بدور تنسيقي وتشغيلي ضمن الآليات والإجراءات التي تم تأسيسها من قبل النظام الإنساني لتسهيل الاستجابة الفورية في حال وقوع كارثة طبيعية أو أزمة إنسانية ، وتؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة على المساعدة الإنسانية لمساعدة ضحايا الكوراث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.[1]

ويمكن استعراض نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية كما يلي:

1/ مرحلة ما قبل الأزمة الإنسانية وتسعى فيه المنظمات الدولية إلى الاستعداد والتأهب للأزمة.

2/مرحلة مواجهة الأزمة الإنسانية من خلال كيفية إدارة هذه الأزمة ومواجهتها والتقليل من حدتها.

3/مرحلة ما بعد الأزمة الإنسانية تتم من خلالها عملية التأهيل وإعادة البناء.

مؤسسات وبرامج نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة:

السياق السياسي والاجتماعي والبيئي المتغير الذي تحدث فيه وتتكاثر الجهات الفاعلة مما يجعل قيادة العمل الإنساني وتنسيق أولوياته تحديا حقيقيا،ومع ذلك نمت مبادرات القيادة والبحث عن الفعالية داخل المجتمع الإنساني خلال العقود الماضية وتحسنت بشكل كبير الطريقة التي تستجيب بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والنظام الإنساني الدولي بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/182 والذي أنشأ على سبيل المثال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باعتباره وكالة الأمم المتحدة الرائدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام 2005.[2]

[1] Un/1991.A/RES/46/182 Section 1 .article1.

[2] The word bank.lessonforM evaluation of the world .D C P 7 -19.

وعليه فقد تم إنشاء عدد من الأجهزة والصناديق والتنظيمات التي تعزز نظام إدارة الأزمات الإنسانية على الشكل التالي:

***اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات:** تهدف إلى تنسيق وتطوير السياسات واتخاذ القرارات بشأن المساعدة الإنسانية بالتعاون مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1992 بموجب قرار الجمعية العامة 48/57.[1]

***الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ:** لغرض توفير الموارد الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر قابلية للتنبؤ والعدالة في حالات الطوارئ الحرجة ويعمل تحت إدارة مكتب التنسيق الشؤون الإنسانية ،كما قامت الأمم المتحدة بإنشاء شبكة من خمسة مستودعات إستراتيجية للطوارئ الحرجة.[2]

***النداء العاجل** : تم إنشاء العملية الموحدة للنداء المشترك بين الوكالات للحصول على الأموال من الجهات المانحة وهدف النداء المشترك هو التسريع وصول المنظمات على الأموال.[3]

***نهج الكتلة** : هو ألية تنسيق تهدف إلى منع الثغرات في الاستجابة الإنسانية الدولية وضمان القدرة على التنبؤ والمساءلة في الاستجابة الإنسانية من خلال بناء شراكات في قطاعات معينة ، وذلك من خلال توضيح تقسيم العمل بين المنظمات الدولية المتخصصة وتحديد أدوارها ومسؤلياتهم ويتم ترتيب وتقسيم العمل داخل كل قطاع بتوجيه الوكالة الرائدة ،على سبيل المثال:تكليف مواضيع وقضايا الصحة إلى المنظمة الصحة العالمية،أو مثلا مواضيع المياه والصرف الصحي والنظافة إلى منظمة اليونيسف ،أو مثلا مواضيع الأمن الغذائي والزراعة إلى منظمة الأغذية والزراعة وهكذا...[4]

UN/1991 A/RES/46/182/ Section 6 article33. [1]
MoshtanmohaMed.undrstaning the dvivers and barriers of coordination.poMs.p9.[2]
Ibid.p10.[3]
MowjeetarseeM.deMocratic report of congo.developMent initiatives.uk.p11.[4]

إستجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد 19:

إن جائحة كوفيد 19 أكثر من مجرد أزمة صحية إنها أزمة اقتصادية وإنسانية وأمنية وأزمة حقوق الإنسان ، وسلطت هذه الأزمة الضوء على هشاشة شديدة وعدم مساواة داخل الدول وفيما بينها ، وإن الخروج من هذه الأزمة يتطلب من المجتمع الدولي بأكمله إلى التعاطف والتضامن ، ولقد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة **استجابة الأمم المتحدة الشاملة لجائحة كوفيد 19 لإنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات والتعافي بشكل أفضل**.في شهر جوان من عام 2020، سوف نتطرق إلى هذه الاستجابة عبر النقاط التالية:

***تحدد الاستجابة ما يمكننا وما يجب علينا فعله:**

-تقديم استجابة عالمية للجميع.

-تقليل تعرضنا للأوبئة في المستقبل.

-التغلب على التفاوتات الشديدة والنظامية التي يتعرض لها الوباء.

-بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات.

***تعزز الاستجابة ثلاث ركائز للعملية:**

-تقديم استجابة صحية واسعة النطاق ومنسقة وشاملة.

-اعتماد سياسات تتصدى للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان المدمرة للأزمة.

-عملية شفاء تعيد البناء بشكل أفضل.

***يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإصدار موجزات سياسية لتقديم أفكار للحكومات حول كيفية معالجة عواقب هذه الأزمة:**ملخص السياسات حسب الموضوع.

مثلا موضوع **:التأثير الاجتماعي والاقتصادي** :يتكون إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية هذا من خمسة مسارات للعمل وهي :[1]

-ضمان استمرار توفر الخدمات الصحية الأساسية وحماية النظم الصحية.

-مساعدة الأشخاص على مواجهة الشدائد من خلال الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.

-حماية الوظائف ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعاملين في القطاعات غير

-توجيه الزيادة اللازمة في التحفيز الضريبي والمالي لجعل سياسات الاقتصاد الكلي تميل لصالح الأقل حظا وتعزيز الاستجابات الإقليمية والمتعددة الأطراف .

-تعزيز التماسك الاجتماعي والاستثمار في نظم المرونة والاستجابة التي يقودها المجتمع المحلي.

كذلك مثال أخر حول موضوع **التغطية الصحية الشاملة:** هناك خمس توصيات رئيسية وهي:

-السيطرة بشكل عاجل على الانتقال المتزايد لكوفيد 19 من خلال تدابير الصحة العامة المؤكدة والاستجابة العالمية المنسقة.

-حماية تقديم الخدمات الصحية الأساسية الأخرى أثناء الجائحة.

-التأكيد من حصول الجميع وفي كل مكان في العالم على اللقاحات واختبارات لعلاج كوفيد 19.

-تحقيق التغطية الصحية الشاملة يتطلب من الحكومات زيادة الاستثمار في الأدوات اللازمة العامة للصحة مثل المراقبة.

[1] Ibid.p 12.

-تعزيز التأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها بإعتبارها منفعة عامة عالمية.

تمويل الاستجابة: تسعى الأمم المتحدة للحصول على تمويل من خلال ثلاث خطط رئيسية وهي:[1]

-**خطة الاستعداد والاستجابة الإستراتيجية لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة:** أعدت الخطة من قبل منظمة الصحة العالمية وتمول من خلال الميزانيات الحكومية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة وصندوق الاستجابة لفاشية كوفيد 19.

-**خطة الاستجابة الإنسانية العالمية:** لتخفيف الأثار في أكثر من 50 دولة فقيرة عرضة للخطر.

-**إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لتحقيق الانتعاش السريع.**

***حالة جهود التمويل المتعلقة بكوفيد 19:**[2]

-قامت بمساعدة 155 مليون طفل وطفلة في تحصيلهم العلمي.

-دربت 1.9 مليون عامل في مجال الصحة والخدمات العامة.

-أوصلت ل 28 مليون شخص حاجاتهم من المياه الضرورية ومرافق الصرف الصحي ومستلزمات العناية الشخصية.

-نشرت 100 فريق من أفرقة الطوارئ الطبية.

-قدمت ل 45 مليون طفل ولوالديهم ومقدمي الرعاية ما يحتاجونه من دعم في مجال الصحة النفسية.

-أتاحت لنزهاء 540 ألف عامل في مجال الرعاية الصحية من تجهيزات ومعدات الحماية الشخصية.

---

[1] Ibid.p13.

[2] Ochacluster.approch .IASC ,Genva ocha.2005.p2.

الفصل الثالث

تداعيات أزمة كوفيد 19 على الأمن الصحي العالمي

شهد العالم بأسره خلال القرن الماضي العديد من الأزمات التي تنوعت ما بين أزمات سياسية واقتصادية وكوراث طبيعية وأزمات صحية وغيرها، والمتتبعلجميع هذه الأزمات يلمس تداعياتها بشتى الأشكال سواء في المحيط الداخلي التي تظهر فيها هذه الأزمات،أو في المحيط الإقليمي والخارجي،فعلى سبيل المثال لا الحصر:أزمة الكساد العالمي عام 1929،أزمة الحرب العالمية الثانية عام 1939 والتي انعكست تداعياتها على هيكل النظام السياسي الدولي من خلال ظهور الثنائية القطبية،ثم أزمة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي والتي انعكست على العالم أجمع والتي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت النظام السياسي الدولي وانفردت أيضا بقيادة النظام الاقتصادي الدولي.

ومع بداية القرن الحالي ظهرت الأزمة السياسية بعد أحداث 11سبتمبر2001 والتي غيرت خريطة العلاقات الدولية وقسمت العالم إلى محورين:محور الشر كما أطلقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية فيما أسمته بالحرب على الإرهاب، والمحور الثاني هي الدول المتحالفة معها،تبع هذه الأزمة ظهور فيروس سارس عام 2003،إضافة إلى أزمة الاقتصادية العالمية عام 2008،والتي لم ننته من تأثيراتها إلى الأن حتى وقعنا تحت تأثير أزمة كوفيد 19.

لقد تنوعت الآثار المترتبة على هذه الجائحة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة إلا أننا في دراستنا هذه نركز على التداعيات السياسية والاقتصادية،ثم الاجتماعية والإنسانية .

قبل ذلك علينا التعرف على مفهوم التداعيات وماذا نقصد بها.

التداعيات السياسية والاقتصادية: تطلق كلمة التداعيات على النتائج والآثار المترتبة على وقوع حدث معين ،بناء على ذلك يكون المقصود من العبارة كاملة :النتائج والآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على وقوع حدث معين وهو في هذه الدراسة **أزمة كوفيد 19.**[1]

[1]غيث طلال فايز المجالي،**"التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا فيروس المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي"**، دفاتر السياسة والقانون ،المجلد 13،العدد 01،الأردن ،2021،ص ص 01-17.

وكما جاء في المعجم الوسيط يقال تداعى الشيء أي تصدع وأذن بالانهيار والسقوط،فيقال تداعى البناء وتداعى الحائط.[1]

المبحث الأول:تداعياتكوفيد 19 على الجانب السياسي والاقتصادي العالمي

المطلب الأول: تداعيات كوفيد 19 على الواقع السياسي الدولي

النظام السياسي الدولي كما أشار إليه **مورتون كابلان** في نظريته تحليل النظم بأنه:مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها ،وتستند على قواعد سلوكية تميز العلاقات فيما بينها وتعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية.

- لقد أحدثت جائحة كوفيد 19 شللا عالميا طال مختلف القطاعات الحيوية في النظام السياسي الدولي كالقطاعات الاقتصادية والخدماتية من سياحة وتعليم،وحتى أنها تسببت في إغلاق المساجد ودور العبادات والنشاطات الرياضية.
- إن تداعيات هذه الجائحة التي اجتاحت قرابة 201 دولة لم تقف عند حد التداعيات الصحية فقط ،بل امتدت لتشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية ،فمن الخطأ وصف هذه الأزمة بالصحية فقط فهي أزمة إنسانية واسعة النطاق تقضى إلى بؤس البشرية جمعاء وتدفع برفاهها الاجتماعي والاقتصادي إلى حافة الانهيار،تصفر على تغيرات وتحولات وإعادة التفكير في بناء أنظمة أقوى من ذي قبل تعمل لصالح الإنسان والاقتصاد.
- عند التحليل الأولي لكيفية تجاوب وحدات النظام السياسي الدولي –الدول كفاعل رئيسي في النظام الدولي– مع مدخلات هذه الجائحة:سرعة الانتشار وتزايد عدد الإصابات وحالات الوفيات،نجد أن ردود الأفعال والمخرجات لم تتعد الإجراءات الفردية من قبل الدول حسب الإمكانات المتاحة ،فانكفأت الدول على ذاتها في بداية الأمر للحد من الانتشار السريع للوباء.

[1] حلمىوأخرون،**المعجم الوسيط** ،ط 4،مجمع اللغة العربية ،القاهرة ،مكتبة الشروق الدولية،2004،ص 286.

- الأزمة الحالية ليست كالأزمات العالمية السابقة فهي تشكل تحديا غير مسبوق لجميع الدول ،فالعالم اليوم يواجه عدوا مجهولا يضرب كل مناحي الحياة وهذا راجع إلى :اختلاف درجة اهتمامات الدول بالقطاعات الصحية ،وعدم وجود سيناريوهات مصممة مسبقا للتعامل مع أزمات دولية من هذا النوع ،وكذا ضعف الآليات الدولية للعمل الجماعي سواء من قبل المنظمات الدولية الحكومية أو من قبل المنظمات الدولية المتخصصة .[1]
- في تحليله لانعكاس تأثير جائحة كوفيد 19 على واقع السياسي الدولي ،يرى الباحث **أحمد سيد أحمد** أن هذا التأثير ينعكس من عدة زوايا :

-**أولا:**استعادة الدولة الوطنية قوتها وتأثيرها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية والتفاعلات الخارجية والداخلية ،هذا الدور كان متراجع لصالح فاعلين أخرين مثل الشركات المتعددة الجنسيات.

-**ثانيا:** تراجع التكتلات الدولية الكبرى مثل الإتحاد الأوروبي والتي أثبتت عجزها عن مواجهة خطر فيروس كوفيد19 .

-**ثالثا:**تراجع دور الفاعلين من غير الدول مثل التنظيمات والمليشيات والحركات المسلحة داخل الدول والتي تصاعد دورها فيما سبق.

-**رابعا:**أدت أزمة كوفيد 19 إلى تأثيرات سلبية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول حيث تراجع مفهوم التضامن الدولي والمسؤولية الجماعية والعمل المشترك .[2]

في تحليل نشرته مجلة **فورين بوليسي** تحت عنوان:كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا ،قدم الأستاذ **ستيفن والت** ومجموعة من الباحثين والمفكرين تحليلاستشرافي لما سيؤول إليه العالم بعد التخلص من هذه الجائحة انطلاقا من الآثار السياسية والاقتصادية الحالية ،وعلى اعتبار

[1]كشك أشرف،**أزمة كورونا :التداعيات والأليات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة** ،مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة ،2020،ص4.
[2]أحمد سيد أحمد،**كورونا والعلاقات الدولية** ،عن موقع بوابة الأهرام ،202/04/15،الرابط الإلكتروني:.bit.ly/3gdMu74

أن الإجراءات الحالية التي اتخذتها الدول لاحتواء أثار هذه الجائحة ستكون لها تداعيات واسعة النطاق مستقبلا،ومن هذه الآثار –خصوصا السياسية– حسب هذا التحليل :

–**أولا:** الجائحة عززت الانتماء الوطني وبالتالي سيكون العالم أقل انفتاحا وأقل نموا وأقل حرية.

–**ثانيا:**الجائحة أدت إلى الانكفاء القومي والتنافس الشديد بين القوى العالمية وكذلك الإستراتيجية.

–**ثالثا:**الجائحة أدت إلى تراجع حالة الترابط العالمي –الاعتماد المتبادل– على اعتبار أن فيروس كورونا في حد ذاته دليل اعتمادنا بعضنا على بعض الأخر .

–**رابعا:**الجائحة أدت إلى فشل دول العالم في تكييف إستراتيجيتها مع هذا الواقع الجديد.[1]

من جهة أخرى يرى البحث **أحمد سيد أحمد** أن أهم تداعيات هذه الجائحة هي:

–**أولا:** التأثير على التحالفات والشراكات الدولية الراهنة القائمة على فكرة التضامن.

–**ثانيا:**التأثير على النظام الدولي الراهن بسبب فقدان الأوروبيين لثقتهم في الولايات المتحدة جراء سلوكها خلال هذه الأزمة،وبسبب سعي الصين الجاد لإعادة صياغة النظام الدولي ،وكذلك إمكانية تحول موازين القوى من الغرب إلى الشرق ،وبسبب الجدل الدائر حول سيادة العولمة الاقتصادية الراهنة.

–**ثالثا:**التشكيك في أداء المنظمات العمل الجماعي الدولية خصوصا منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية .

–**رابعا:**تأثير الأزمة على الأمن القومي كونه جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي بحيث يتفاعل معه تأثيرا وتأثرا .

–**خامسا:**تأثير الأزمة على الحرب على الإرهاب .[1]

[1] Walt and others.**hom the world look afetr the coronavirus pandemic** .2020.bit.ly/34hbud4.02/06/2020.

مما تقدم يرى الباحث أن السبيل الوحيد والصحيح أما النظام السياسي الدولي لتفادي المزيد من عدم الاستقرار السياسي وإذا ما أراد المحافظة على الوضع القائم ،أن يقوم بتفعيل التعاون والتضامن الجماعي الدولي والابتعاد عن الأنانية الوطنية للدول الكبرى ،أضف إلى ذلك ضرورة تنويع مجالات الإنفاق لتطال قطاعات أخرى لا تقل أهمية عن المجال العسكري.

المطلب الثاني:تداعياتكوفيد 19 على الاقتصاد العالمي

تسبب انتشار فيروسكوفيد 19 في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية وجدت فيها الدول والحكومات أنها تهدد بوجودها في حالة ما لم تقم باحتواء هذا الوباء فاعتمدت بذلك على ثلاثة أولويات:

-احتواء المرض يأتي في المقام الأول .

-الأزمة الاقتصادية تتطلب جهودا لإنقاذ فرص العمل ، حماية الدخل ، ضمان تمكن الفئات الضعيفة من السكان من الحصول على الخدمات.

-إبطاء وتيرة الجائحة وحماية الأرواح وسبل كسب الرزق ، الحفاظ على الاقتصاد الكلي ، مواصلة بناء الثقة ، تجنب إثارة القلاقل الاجتماعية.[2]

الإجراءات التي اتخذتها الحكومات من أجل احتواء الجائحة مست الحياة الاجتماعية والتبادل الاقتصادي والتجاري ،حيث أغلقت المطارات والموانئ وحركة التجارة العالمية ، ناهيك عن إغلاق المحلات والفضاءات التجارية والملاعب والفنادق والعديد من المرافق العمومية على المستوى

---

[1]كشك أشرف ،مرجع سبق ذكره،ص ص 5-9.

[2]حماية الإنسان والاقتصاد ، **استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كوفيد 19** ، تقرير البنك العالمي ،عبر الرابط الإلكتروني:.www.wordbank.org

المحلي ،مما أدى إلى خلق أزمة على مستوى العديد من الدول من تسريح للعمال وركود تجاري واقتصادي خطير ، مما استوجب على الحكومات القيام بحزمة من الإجراءات تهدف إلى استعادة عافية اقتصادياتها ، فما هي هذه الآثار الاقتصادية التي خلقتها أزمة كوفيد 19 ، وما هي سبل الوقاية والتعافي منها.

1/ الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية:

أ-**على قطاع النقل والسياحة:** يعتبر قطاع السياحة والفندقة من أكبر القطاعات تضررا من الجائحة ،فبتوقف حركة الطائرات والبواخر السياحية وتوقف حركة القطارات وفرض إجراءات الحجر الصحي المنزلي توقفت حركة السياح في العالم الأمر الذي جعل قطاع السياحة يتكبد خسارة قدرها 4 تريليون دولار بحلول عام 2022، أما فيما يتعلق بالفندقية فقد كانت تداعيات الجائحة فادحة أين جاءت التقارير حسب الرئيس التنفيذي لمجلس السياحة العالمي أن 75 مليون وظيفة تم فقدانها في قطاع السياحة عالميا ، لكن بعدما تم طرح اللقاحات المصنعة ضد كورونا في الأسواق وفرضها على الأشخاص شريطة السفر عبر العالم توقعت منظمة السياحة العالمية تعافي السياحة العالمية وأن توقعات الإجمالية للتعافي في عام 2021 بنسبة 50 في المائة .[1]

ب/ على قطاع التجارة الدولية: يعتقد الخبراء في منظمة التجارة الدولية حجم التراجع والانكماش بسبب الأزمة الصحية سيتجاوز على الأرجح حجم الركود التجاري الذي حدث في الأزمة العالمية عام 2008 ، وفي ضوء حالة عدم اليقين بشأن مدة بقاء الوباء فإن قدرة التحكم فيه هي من تحدد الضرر وتداعياته المستقبلية وإمكانية التعافي التجارة الدولية في السنوات القادمة ، وبالعودة إلى بداية انتشار الجائحة عانت المبادلات التجارية المحلية والدولية من انخفاض أسبوعي بحجم 56

[1] جميلة السعيدي ،**تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل محاربتها** ،المركز الديمقراطي العربي ، برلين ،2021، ص 6.

بالمائة من منتصف فيفري 2020 في الصين ، كما حذت حذوها الولايات المتحدة و أوروبا وسجلت نسبة 26 بالمائة .[1]

وأظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية انكماش حركة التجارة العالمية خلال 2020 بنسبة 9 بالمائة بضغط تداعيات كوفيد 19 وأفاد هذا التقرير أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الوباء تسببت في تضرر الاقتصاد العالمي وفرضت أوضاعا مالية صعبة على الشركات وسط توقف الإمدادات ومخاطر كبيرة ،وأشار التقرير إلى انخفاض التجارة في السلع بنسبة 6 بالمائة ،فيما تراجعت التجارة في الخدمات بنسبة 16.5 بالمائة ، مع انخفاض في القيمة بنحو 15 بالمائة.[2]

ج/على قطاع المحروقات النفط:يعتبر النفط المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول في العالم على غرار دول الخليج العربي ودول شمال إفريقيا وتعتبر دولة الصين أكبر مستورد للنفط في العالم ، وبصدمة الجائحة خاصة على الصين وعلى العالم عامة جعل الطلب على النفط ينخفض إلى أدى مستوى له، فاقترحت منظمة أوبك تخفيض الإنتاج بسبب نقص الطلب العالمي رفضت روسيا هذا المقترح وقامت السعودية بإغراق السوق مما أدى وجود فائض كبير من النفط العالمي فتهاوت أسعار النفط بنسبة 30 بالمائة من قيمته.[3]

تأثرت أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة وأوروبا لاسيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة الإضرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي ،كما تأثر صافي إرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من الدول عبر العالم خاصة في أسيا ، بالإضافة على تأثير قطاع النقل النفطي

[1]تقرير منظمة التجارة العالمية ،08/أفريل 2020 سويسرا عبر الرابط:،.wto.press release
[2]تقرير البنك الدولي ، واشنطن،2021.
[3]تقريرمنظمة الدول المصدرة للنفط،فيينا ، النمسا ،مارس 2021.

مما أدي بتوقعات غير تفاؤلية بشأن إنتاج ونقل النفط العالمي.[1]وباكتشاف اللقاحات وظهور بوادر انفراج الأزمة الصحية العالمية وعودة الرحلات الجوية انتعشت أسواق النفط العالمية.

الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 على بعض المؤشرات العالمية:

1/ على معدلات النمو: تسببت جائحة كوفيد 19 في صدمة عالمية لم تكن متوقعة من قبل أفضت على كساد حاد في الكثير من بلدان العالم إن لم تكن معظمها حيث سجلت أدى مستويات للنمو الاقتصادي من قبل تقرير الصندوق النقد الدولي لسنة 2020 حيث أشار على نسبة انكماش قدرها 5.2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبذلك سيتراجع نسبة الفرد من الناتج ، ومن المتوقع تحقيق نسبة نمو قدرها البنك الدولي ب 4.2 بالمائة خلال سنتي 2021 و2022 .

وتعتمد الآثار المترتبة على انخفاض النمو الاقتصادي العالمي على عدة عوامل منها: انخفاض الطلب على السلع والخدمات بسبب حالات الركود ،كما أن سياسات الإغلاق التجارية من شأنها تخفيض ما يقارب 15 إلى 25 بالمائة حسب الاختلاف في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ،فبعض الدول التي تشكل السياحة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تأثرت بشكل أكبر من الدول ذات التنويع الاقتصادي ، كما تأثر القطاع الصناعي باعتبار أن الوباء كان متمركزا في الصين التي تعتبر أول بلد صناعي في العالم مما خلق أزمة توريد في السلسة العالمية.[2]

2/سبل الوقاية والتعافي من الأزمة:لمساعدة الاقتصاديات في استعادة مستويات ما قبل الأزمة يجب أن تتحول السياسات من إدارة الأزمة إلا التعافي ومن شأن ذلك أن يمنح فرصا لإجراء إصلاحات تدعم زيادة قدرة المؤسسات على مجابهة الأزمات وتحقيق النمو الشامل للجميع.

[1]صلاح على ،**ملامح جديدة للاقتصاد العالمي بعد كورونا** ،مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية،2020،ص9.
[2]تقرير البنك الدولي،واشنطن2021،blogs.worldbank.org/ar

من الضروري أن تكون الاستجابات للأزمة على صعيد السياسات محسوبة بعناية لتلبية الأولويات بدلا من المفاضلة بين السياسات ويتعين تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأرواح وسبل كسب الرزق ، وبين الاستعداد للتعافي المنصف الفعال والقادر على المجابهة غدا.

يقع على عاتق الحكومات دور محوري في احتواء والتصدي لعواقبها الاقتصادية ، وتحدد طبيعة الاستجابة وفقا لخصائص كل بلد ، وعلى الحكومات أن تعلن بوضوح كيفية تعاملها مع الخسائر الفعلية في القيمة الاقتصادية وهذا أمر ضروري للتخفيف من التوترات الاجتماعية.كما أن نجاح احتواء الجائحة لا يقع فقط على عاتق الحكومات لوحدها ولكن كذلك على سلوكيات الشعب أيضا، وعلى الحكومات العمل مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام لتعزيز العمل الجماعي المسئول والحفاظ على التماسك الاجتماعي .

من شأن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة التأثير على الضعفاء أكثر من غيرهم وستكون الآثار السلبية أشد على المحرومين من الحماية الاجتماعية، تؤثر صدمة الجائحة على الشركات وعلى مجمل النسيج الاقتصادي بانخفاض اليد العاملة، انخفاض الإنتاج ،صدمة الطلب ويتعاظم الأثر بسبب إجراءات الغلق وأنظمة الخدمات والقطاع العائلي ولهذا فعلى المدى القريب على البلدان حماية اقتصادها بأكمله ضمانا لاستدامة سبل كسب الرزق ، وعليه ينبغي أن يكون ضمان توفر التمويل للشركات الصغيرة والعاملين فيها من الأولويات نظرا لعدم قدرتها على الحصول عليها من خلال أدوات رسمية مثل السياسات الضريبية أو إعانات الأجور.

يتطلب من الحكومات أن تعد العدة لحماية الناس من احتمالات انتشار الجوائح مستقبلا حيث يتطلب توسيع شبكات الأمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وتكيفها لتكون أسرع حركة في مواجهة الصدمات مستقبلا ،فضلا عن تحديث أنظمة إيصال المساعدات مثل السجلات والمدفوعات الرقمية.

ولكن من الضروري أيضا حماية التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية جنبا إلى جنب مع تنسيق السياسات بين البلدان.[1]

يصعب في الوقت الحالي تحديد وحصر مختلف الآثار الاقتصادية التي قد خلفتها الجائحة على المستوى العالمي خاصة مع استمرا تفشي الوباء وظهور متحورات وأشكال أخرى من الفيروس على الرغم من اكتشاف اللقاحات ،فهذا الوباء له أثار على المدى المتوسط والطويل وكذا القصير الأجل لكن ما يمكن تأكيده هو أن هذا التأثير كان شاملا لكل القطاعات بدون استثناء نظرا لترابطها مع بعضها البعض مؤدية إلى تراجع حجم النمو العالمي بتراجع التجارة الخارجية وارتفاع مؤشرات الحالات الاجتماعية السلبية كالبطالة .

المبحث الثاني:تداعياتكوفيد 19 على الجانبيين الاجتماعي والإنساني العالمي.

المطلب الأول: تداعيات كوفيد 19 على الواقع الاجتماعي العالمي.

إن الآثار الاجتماعية الناجمة عن فيروس كوفيد 19 ساهمت في نشوب تغيير اجتماعي رهيب في ظرف زمني قصير جدا حيث انتشرت عدة أفات ومشاكل اجتماعية منها:ارتفاع الأسعار وغلاء السلع ،مشكلة البطالة لدى ذوي الدخل المنخفض واليومي ولدى الفئات التي تمارس عملا خاصا ،ارتفاع حصيلة الفقر في المجتمع ،فضلا عن مشاكل اجتماعية أخرى كالعنف الأسري والمشاكل الزوجية ...ذلك من المشاكل الناجمة جراء هذه الجائحة .[2]

كل هذا كان بسبب التدابير الاحترازية المتخذة قصد الحد من انتشار الفيروس ،فتضرر بذلك أصحاب المهن الحرة أو العمالة غير منتظمة ،ناهيك عن تسريح العديد من العمال لتخفيض تكاليف الإنتاج لانخفاض العوائد الراجع لصدمات العرض والطلب، والتضييق الشديد في الظروف

[1]تقرير البنك العالمي ،حماية الإنسان والإقتصاد ، مرجع سبق ذكره.
[2]مهري شفيقة ،**التداعيات الاجتماعية والاتصالية لجائحة كوفيد 19** ،مجلة مدارات العلوم الاجتماعية والانسانية،العدد 4، 2021،ص 182،الرابط الإلكتروني:.www.cancer.net

المالية فقد يواجه البعض عبء الدين قد لا يستطيع الوفاء به مستقبلا ،ذلك بالرغم من ضخ حوالي 8 تريليون دولار على مستوى العالم .

تعد العمالة اليومية والغير منتظمة وأصحاب المهن الحرة من أكثر الفئات عرضة للخطر، فلقد خلقت الجائحة أزمات اجتماعية ذات تأثير بالغ على الدول من بينها مسألة البطالة وتدني مستوى التعليم وانتشار ظاهرة الفقر وتدنى مستوى الخدمات الصحية نتيجة الإقبال الكبير على المؤسسات الصحية التي أصبحت غير قادرة على استيعاب الأعداد الهائلة للمرضى.

نحاول أن نركز على أهم المشكلات التي ألقت بضلالها وتداعياتها على الجانب الاجتماعي العالمي:

1/مشكلة البطالة: التي شهدت مستويات خطيرة نتيجة السياسات الاقتصادية والصحية التي فرضت للحد من انتشار الفيروس والمتمثلة في تسريح العمال وتقليص عدد ساعات العمل ،ففي تقرير المنظمة العمل الدولية في أفريل 2020 أفاد عن مستويات الفقر والبطالة المتوقعين خلال الجائحة بإجمالي 547.6 مليون شخص موزعين على النحو التالي :

30.5 مليون شخص في أوروبا وأسيا الوسطى.

44.6 مليون شخص شمال إفريقيا وجنوب الصحراء.

44.9 مليون شخص من الشرق الأوسط .

54.3 مليون شخص شمال أمريكا اللاتينية .

128.8 مليون شخص شرق وجنوب أسيا.

وفي الواقع يصعب قياس الأثر الإجمالي المترتب على الجائحة في سوق العمل الدولية نتيجة تضافر إجراءات الإغراق والتعويضات المؤقتة والعودة إلى العمل ، ومع ذلك تقدر منظمة

العمل الدولية أن الأزمة الصحية تهدد أكثر من 500 مليون شخص فقدان وظائفهم في العالم ، لاسيما في القطاع السياحي والنقل والأسفار خاصة في دول العالم النامي والتي لا تمتلك نظاما تعويضيا فعالا يمكنه مواجهة الأخطار المحتملة ،وتشير التقارير إلى أن أكثر من 100 مليون وظيفة سوف تختفي بحلول عام 2022 وبمقابل ذلك سوف يقع حوالي 90 إلى 120 مليون شخص تحت خط الفقر المدقع نتيجة لذلك وما يتبع ذلك من جوع وسوء تغذية.وقدرت المنظمة الدولية للعمل أن عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن عملهم يزيد عن 81 بالمائة من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص [1]

2/ مشكلة الفقر: ألحقت جائحة كوفيد 19 أشد الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجا ، وتنذر

بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر ، فبعد عقود من التقدم المطرد في الحد من أعداد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار للفرد في اليوم ،سيكون هذا العام 2020 إيذانا بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر.

يقاس معدل الفقر بعدد من يعيشون على أقل من 1.9 دولار للفرد يوميا ، و2017 هو أخر عام أتيحت عنه تقديرات رسمية للفقر في العالم، ويطلق أحدث تحليل أن الجائحة أفضت إلى سقوط ما لا يقل عن 115 مليونا تحت معدل الفقر، كما تتوقع مجموعة البنك الدولي أن تكون أكبر شريحة من الفقراء الجدد في جنوب أسيا تليها مباشرة منطقة إفريقيا وجنوب الصحراء وهذا وفقا لأحدث نسخة من تقرير الفقر والرخاء المشترك الصادر عن البنك العالمي سنة 2021 .

الكثير من الفقراء الجدد يشتغلون على الأرجح في قطاعات الخدمات غير رسمية وهي القطاعات التي تأثر فيها النشاط الاقتصادي بشدة من جراء الإغلاق العام والقيود الأخرى على الحركة والانتقال .

[1]تقرير منظمة العمل الدولية، سويسرا ،افريل 2020،عبر الرابط الإلكتروني:.www.ilo.org

إلى جانب ذلك حتى قبل بدء أزمة كوفيد كان الناس في الدول النامية يدفعون أكثر من نصف تريليون دولار من مالهم الخاص ثمنا للرعاية الصحية ويتسبب ذلك الإنفاق في مصاعب وأعباء مالية لأكثر من 900 مليون شخص ،يسقط بذلك حوالي 90 مليون شخص في معدلات الفقر سنويا ، ثم أتت الجائحة لتزيد عليهم تكاليف إنفاقهم الصحي، والرعاية الصحية هي أحد السبل التي تؤثر على رأس المال البشري للبلدان.

3/ إغلاق الفصول الدراسية: قبل تفشي الجائحة كان العالم يعاني بالفعل أزمة تعلم إذ أن 53 بالمائة من الأطفال في البلدان منخفضة الدخل يعجزون عن قراءة جملة بسيطة عند إتمام دراستهم في المرحلة الابتدائية ، وتزداد هذه المخاطر مع إغلاق المدارس الناجمة عن الجائحة ففي ذروة الإغلاق العام فرض أكثر من 160 بلد شكلا من أشكال إغلاق المدارس التي أثرت على ما لا يقل عن 1.5 مليار من الأطفال والشباب .[1]

4/ الآثار النفسية لكورونا وضغوطات ما بعد الحجر الصحي :

تسببت الخسائر المالية من جراء الجائحة ووقف الأعمال والخدمات والأشغال وعدم القدرة على العمل في معاناة اقتصادية خطيرة إلى جانب أثار نفسية مستمرة وبصفة خاصة فإن الغضب والقلق قد يستمران لشهور بعد الحجر الصحي ، كما برزت ظاهرة الوصمة أو نظرية الوصمة وهي من أحدث النظريات الحديثة في علم الاجتماع الجنائي التي تحاول تفسير الانحراف ، ومع تصاعد الخوف والتوتر المرتبطين بفيروس كوفيد 19 من خلال أحاديث الشارع أو نشرات الأخبار أو وسائل التواصل الاجتماعي بات الكثيرين قلقين وعاجزين عن فهم ذلك التزايد المستمر والهائل للعدد حالات الإصابة بالفيروس أو عدد الوفيات.لقد تجسدت هيستيريا كورونا في حالة الفزع غير المبرر والسلوكيات غير الرشيدة وظهرت جليا في تهافت الناس لاقتناء حاجياتهم بصورة أكبر من

[1]استعراض حصاد عام 2020:**تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلا بيانيا** ،2020 عبر الرابط الإلكتروني:.blogs.worldbank.org

ما يحتاجونه ، وبالأخص هوس الناس باقتناء المنتجات الصحية مثل هذه السلوكيات ينسينا أن الاستجابة تحتاج إلى تفكير جماعي وليس فرديا.[1]

5/تراجع معدلات الجريمة في ظل جائحة كوفيد 19: أشارت مصادر إخبارية من مختلف دول العالم إلى أن الجائحة وما رافقها من إجراءات مشددة للحجر المنزلي ومنع التجوال والتجمعات أدى إلى انحصار معدلات الجريمة ، ففي تقرير لشبكة **بي ا ن سي بي الأمريكية** فإن جائحة كوفيد 19 تسببت في شل عمل تجار المخدرات ، وانخفاض جرائم القتل والسرقة على مستوى العالم ، لكن إلى جانب ذلك فهناك علامات مقلقة بشأن تزايد نوعية أخرى من الجرائم مثل: العنف المنزلي الاحتيال عبر الإنترنت.كما أن الجائحة قد تكون سببا في ترميم السلوك الاجتماعي [2].

المطلب الثاني:تداعياتكوفيد 19 على الجانب الإنساني في العالم.

الأمن حاجة إنسانية لا غني عنها لتطور الحياة وديمومتها ، فالأمن مطلب إنساني قائم بالفطرة بل يتقدم على كل ما سواه من الحاجات الأساسية الإنسانية الأخرى.ولأن وباء كوفيد 19 ارتقي إلى مستوى تهديد خطير للصحة العامة التي تعد ركنا من أركان الأمن الشامل يمكن ذلك أن يبرر فرض قيود على بعض الحقوق مثل تلك التي تنجم عن فرض الحجر الصحي أو العزل الذي يحد من حرية التنقل التي تعتبر شأن من شؤون الاهتمام الدقيق بحقوق الإنسان ، وكذا من مبادئ حقوق الإنسان الشفافية واحترام الكرامة الإنسانية ، في خضم الاستجابة الفعالة للحد من الأضرار التي قد تنتج عن فرض التدابير التي لا تراعي المعايير المذكورة أعلاه ، هذا ما حذرت منه منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان **هيومنورايتسووتش**في تقريرها حول الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس كورونا المستجد في 19 مارس 2020.[3]

[1]أكرم عبد الرزاق المشهداني ، **الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث –جائحة كورونا نموذج-**، كلية الشرطة العراقية، بغداد ،2020.
[2]المرجع نفسه.
[3]أكرم عبد الرزاق المشهداني، مرجع سبق ذكره.

لقد سيطر مفهوم الأمن القومي أو الوطني على الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة لم يعد التهديد مقصورا على الجانب العسكري بل ظهرت مجموعة أخرى من التهديدات مثل التغيرات المناخية والإرهاب والأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن هو الأمن الإنساني ، ولم تعد الدول هي الفاعل الوحيد للأمن بل ظهر فاعلون جدد باتوا مهتمين بالقضايا الأمنية ، وركزوا على أمن الفرد باعتباره أولوية تؤدى لأمن الدولة دون إغفال الدور الأساسي للدولة.

لحقوق الإنسان دور أساسي في تحديد طبيعة التصدي للجائحة ،سواء باعتبار الجائحة حالة طوارئ في مجال الصحة العامة أو من حيث أثرها الأوسع نطاقا على حياة الناس وسبل عيشهم ،فحقوق الإنسان هي التي تضع الإنسان في مركز الصدارة ، وأعمال التصدي التي تتمثل حقوق الإنسان وتراعيها تثمر نتائج أفضل في التغلب على الجائحة ، وفي ضمان الرعاية الصحية للجميع والحفاظ على كرامة الإنسان .

يمر العالم اليوم بأزمة لم يسبق لها مثيل ، ومحور هذه الأزمة حالة طوارئ عالمية في مجال الصحة العامة ،حيث تتطلب إجراءات عالمية بتبعات بعيدة المدى في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،والأولوية هي لإنقاذ أرواح الناس.

وبالنظر إلى الطابع الاستثنائي للحالة ،وبغية الحفاظ على الحياة ،لم تجد الدول سوى خيار اتخاذ تدابير استثنائية لإبطاء انتقال عدوى الفيروس والمتمثلة في :تقيد حرية التنقل ومن ثمة فهي تقيد من حرية التمتع بالعديد من الحقوق الأخرى التي تندرج ضمن حقوق الإنسان ، وعليه يجب أن تتخذ التدابير اللازمة للتخفيف من أي عواقب غير مقصودة ،فإن النظر إلى الأزمة وأثرها من منظور حقوق الإنسان يلقي الضوء على ما تحدثه الأزمة من أثر في الحياة المعيشية للناس ، ويلقي مسعى ضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان تحديا على كل بلدان العالم ،فأزمة كوفيد 19 ليست مجرد أزمة صحية ،بل هي أزمة مركبة لها جانب اقتصادي واجتماعي ،وجانب يتعلق

بالحماية وحقوق الإنسان ، تزيد حدتها عند الدول التي تعاني من أزمات مسلحة ولديها مستوى اقتصادي متدني وقصور نظم الحماية الصحية والاجتماعية عندها.سلطات مختلف دول العالم باتت اليوم مضطرة إلى تعبئة أقصى قدر من مواردها لمكافحة انتشار المرض وحماية الأرواح البشرية وهذا لكسب شرعيتها لدى أفراد شعبها خاصة في وقت الأزمات .

يعترف قانون حقوق الإنسان العالمي بأنه هناك حالات طوارئ ما قد يتطلب فرض قيود على ممارسة بعض من حقوق الإنسان ، مثلما هو عليه الحال في أزمة كوفيد الحالية ،فعلى الحكومات دول العالم عند تدابيرها المتخذة قصد التصدي للجائحة الاهتمام بحقوق الإنسان وهذا :-لتعزيز فعالية التصدي للتهديد الأدنى المحدق بالصحة على الصعيد العالمي .

-التخفيف من أثر الأزمة في حياة الناس بوجه أعم.

-تفادي إثارة مشاكل جديدة .

في ظل تصاعد نزعات القومية والاستبداد والتراجع عن حقوق الإنسان في بعض دول العالم ،أخذت من الأزمة ذريعة لاتخاذ تدابير قمعية لأغراض لا صلة لها بالجائحة ،فحالة عدم الاستقرار والخوف المتولدة من الجائحة تزيد من دواعي القلق على مسائل حقوق الإنسان مثل:التمييز ضد فئات معينة ، وخطاب الكراهية ،الاعتداء على اللاجئين ،سوء معاملة المهاجرين محدودية فرص التمتع بالصحة .

هذا ما شدد عليه الأمين العام للأمم المتحدة في **نداء للعمل في سبيل حقوق الإنسان** حيث شدد فيه أنه يتوجب علينا جميعا أن تكون قيمنا المشتركة مصدر وحدة لا سبب تفرقة ،ويجب إعطاء الأمل للناس في غدا أفضل ، ومنظومة حقوق الإنسان هي من تساعدنا في هذا التحدي ولتحقيق الاستقرار والتضامن والتعديدية على الصعيد العالمي .

حقوق على خط المواجهة في ظروف الجائحة الحالية:

1/ الحق في الحياة وواجب حماية الحياة: فلكل إنسان الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية ليحيا حياة كريمة بغض النظر عن مركزه الاجتماعي ، أثناء الجائحة تعرضت بعض الخدمات الصحية الأخرى أصبحت ضعيفة لضعف نظمها الصحية ، وعليه أصبح من الضروري على دول العالم لتقوية نظم الحماية الصحية تكون قادرة على التكيف مع الأزمات الطارئة .

2/التحدي الذي يعترض حرية أو حق التنقل: للسيطرة على انتشار الفيروس وحماية الحق في الحياة كان ينبغي مطالبة الناس بالتوقف عن التنقل والاختلاط وهي طريقة عملية وضرورية لوقف انتقال الفيروس ، غير أن عمليات الإغلاق هذه كانت لها وقع شديد الوطأة على الوظائف وسبل الكسب وقدرة الناس على الحصول على الخدمات ،بما في ذلك الرعاية الصحية والغذاء والمياه والتعليم والخدمات الاجتماعية ، فحرية التنقل حق بالغ الأهمية من خلاله يتسنى التمتع بالعديد من الحقوق الأخرى .

وإذا كان القانون الدولي يسمح بفرض قيود معينة على حرية التنقل لأسباب تتعلق بالأمن وحالات الطوارئ مثل حالة الطوارئ اليوم المتعلقة بأزمة كوفيد 19 فإن القيود التي تفرض على حرية التنقل ينبغي أن تكون في حدود الضروري اللازم للغرض المقصود ، وأن تكون متناسبة وغير تمييزية .وضمن هذا النداء للأمم المتحدة للعمل في سبيل حقوق الإنسان أوصى بستة رسائل رئيسية في مجال حقوق الإنسان وهي على النحو التالي:

1/ حماية أرواح الناس هي الأولوية وحماية سبل العيش هي الوسيلة: وعليه يجب أن تعالج الآثار الاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع التدابير المتخذة في مجال الصحة العامة، فالفقراء والضعفاء هم الأشد تضررا من الآثار السلبية لتدابير مكافحة الفيروس، عند هذه النقطة وجدت

الحكومات نفسها بين أمرين فمن جهة من الضروري اتخاذ تدابير صارمة لإنقاذ الأرواح ومن جهة أخرى هذه التدابير تؤثر على سبل تحقيق العيش.[1]

2/ الفيروس لا يميز بين الناس ولكن أثاره تتميز: تدابير الوقاية يجب أن تشمل جميع الناس بغض النظر عن مركزهم الاقتصادي أو مكانتهم الاجتماعية ، ولأن الفيروس لا يفرق بين كبير وصغيرا ولا بين غني وفقير ولا يبالي بالانتماء العرقي أو باللون أو نوع الجنس أو المعتقد الديني ، وعليه تقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان حماية الجميع من هذا الفيروس ومن الأثار الناجمة عليه ، وقد يتطلب ذلك اتخاذ تدابير خاصة وتوفير الحماية لفئات معينة تكون هي الأكثر عرضة للخطر، إذا فالمساواة وعدم التمييز هي في صلب مواجهة هذه الأزمة ، وكذا الاهتمام أكثر بالضعفاء وكبار السن والنساء والمهاجرين واللاجئون والنازحون .

3/ إشراك الجميع فيما تقوم به الدول من إجراءات التصدي: فيجب أن تكون أعمال التصدي مفتوحة وشفافة وخاضعة للمساءلة .

4/ مصدر التهديد هو الفيروس وليس الناس .

5/التهديدات العالمية تتطلب تدابير عالمية: فالتضامن الدولي ضروري في إطار تدابير التصدي العالمية ،فالدول المتقدمة اقتصاديا تتحمل مسؤولية خاصة ولديها مصلحة خاصة في مساعدة الدول النامية الأشد فقرا .[2]

ويتعين على الدول الغنية أن تساعد الدول المنخفضة الخل في إعمال حقوق الإنسان.وللتغلب على هذا التهديد على نطاق عالمي لا بد من التعاون الدولي ،كما قال الأمين العام في نداء للعمل:**العمل الجماعي هو الحل الوحيد للأزمات المتعددة التي تواجهها البشرية.**

---

[1]منظمة الأمم المتحدة،**الاستجابة للأثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على كوفيد 19** ، أفريل 2020، عبر الرابط: www.un.org/ar/coronavirus.

[2]كوفيد 19 وحقوق الإنسان كلنا معنيون ،أفريل 2020 ،استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد 19 عبر الرابط الألكتروني :www.un.org/ar/coronavirus.

6/ يجب أن نخرج من هذه الأزمة أفضل مما كنا قبلها: فلقد كشفت لنا الأزمة نقاط ضعف يمكن أن تساعد حقوق الإنسان على إصلاحها

المبحث الثالث: مستقبل الأمن الصحي العالمي في ظل كوفيد 19

أشارت العديد من اللوائح والتقارير الدولية على تبنى فكرة الأمن الصحي كأحد أبعاد الأمن الإنساني، معتمدة على المفهوم الذي أوردته منظمة الصحة العالمية ،مثل تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2009 التي اعتبرت الأمن الصحي ظاهرة إنسانية ذات طابع دولي متعدد الأبعاد له ارتباط بمجالات أخرى سياسية ، اقتصادية وبيئة ، وأن مقاربة الأمن الإنساني في هذا المجال ترتكز على التصدي للمخاطر المحلية والدولية لمنع انتشار هذه المخاطر.[1]

رغم المساعي الدولية لتحقيق أمن صحي عالمي موحد خلال العقود الماضية ، والتي كانت البداية الفعلية لها مع ظهور فيروس نقص المناعة(الإيدز) ،الذي شكل دافعا رئيسيا في الربط أن أزمة كوفيد 19 أظهرت أوجه الخلل التي تعترى منظومة الأمن الجماعي الدولي التي كانت ترتكز بالأساس على المصادر التقليدية من صراعات ونزاعات مسلحة باعتبارها مهددات الأمن والسلم الدوليين ومتجاهلين المصادر الجديدة من التهديدات غير منتظرة مثل الأوبئة العابرة للحدود.

المطلب الأول: سيناريو تدهور الأمن الصحي العالمي

كشف فيروس كوفيد 19 ضعف الآليات الدولية للعمل الجماعي ،صحيح أنه هناك منظمات متخصصة مثل المنظمة العالمية للصحة ، ولكنها ليست لها سلطة فوقية يمكن من خلالها إلزام الدول على انتهاج هذا المسار أو ذاك ،خاصة تحرى الشفافية في تقديم المعلومات حول هذا الوباء.

[1]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، لبنان ، شركة كركي للنشر ، 2009، ص 04.

في ظل الهاجس الذي شكله الوباء انفردت الدول لمواجهة الأزمة، واختلفت طرق وأساليب الاستجابة بينها ،هذا الاختلاف ناتج في تحديد كل دولة لمفهوم الأمن الصحي وكذا تجاربها الخاصة في مكافحة الأمراض والأوبئة فمثلا: الدول الأسيوية والتي كانت لها تجارب عديدة مع الأمراض والأوبئة ساهمت هذه الأمراض من رفع حالة الطوارئ الصحية لديها ، بالمقابل كان مفهوم الأمن الصحي لدى أغلب الدول الأوروبية يقتصر على الاهتمام بجوانب محددة وليس كمفهوم شامل للأمن الصحي نظرا لمحدودية انتشار الأوبئة والأمراض خلال العقود الماضية في أوروبا مما جعلها تتأخر في اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشار الفيروس وتكبدها لخسائر فادحة على المستوى البشري والاقتصادي والاجتماعي، ما عدا التجربة الألمانية الناجحة في التعامل مع الأزمة كونها الأكثر اهتماما بالخدمات الصحية ، الأولى من حيث حجم الإنفاق على الرعاية الصحية، يضاف إليها استجابة ألمانيا السريعة والحازمة لمواجهة الأزمة .

الولايات المتحدة هي الأخرى شهدت استهتارا من طرف رئيسها على الرغم من تحذيرات خبراء أمريكيين في مجال مكافحة الأمراض المعدية والأوبئة والأمن البيولوجي،[1] يضاف له ضعف البنية الصحية خصوصا المستشفيات ونقص توفر المعدات اللازمة بما في ذلك الأقنعة والقفازات وأجهزة التنفس وعدم اهتمام المسئول الأول بالأمن الصحي باعتباره من أغلق مكتب الأمن الصحي العالمي والدفاع البيولوجي سنة 2018 الذي كان يتبع الأمن القومي الأمريكي ، بل أبعد من ذلك ففي ظل تفشي الوباء عملت إدارة الرئيس الضغط على الكونغرس لإجراء تخفيضات كبيرة على ميزانيتي المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، لو لا رفض الكونغرس ذلك.[2]

أما على المستوى العربي لم يكن هناك انتشار للفيروس إلا بعدما عرف تفشيا رهيبا في الدول الأوروبية ، وكانت الحالات الأولى قادمة من الخارج فكانت قد أخذت الدرس من الدول

[1] CaMero.b.thewashingtonpost.retrievedfroM .iranK the wite house pandeMicoffice.it:wapo.it.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، وباء فيروس كورونا المستجد ، نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي ، وحدة الدراسات السياسية، أفريل، 2020، ص 21.

الأوروبية وخاصة إيطاليا، كما أن عدم قدرة الأجهزة الصحية العمومية والمستشفيات على استيعاب المرض وضعف الأنظمة الصحية من حيث الموارد البشرية أو المواد الصيدلانية ، أدى إلى المسارعة في اتخاذ إجراءات وقاية شديدة ، على الرغم من أنها غير قادرة على تحمل النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدابير الوقاية .

سيناريو تدهور الأمن الصحي العالمي : كشف نتائج مؤشر الأمن الصحي العالمي عن بيانات تؤكد أن أكثر الدول تحصلت على تقيم منخفض في المؤشرات المتعلقة بقدرة على التعامل مع الأوبئة، وهو ما يشمل حتى على الدول ذات الدخل العالي وأشار التقييم أن متوسط الدرجة الإجمالية لمؤشر الأمن الصحي العالمي بين الدول يبلغ 42.2 من أصل 100 درجة.[1]

إن حالة الخوف العالمية التي ولدها فيروس كوفيد 19 دفع العالم إلى أزمة اقتصادية عميقة،ذلك لأن الخوف هو المحرك الأساسي لعملية اتخاذ القرار ، على ما يبدو استمرار الآثار السلبية لأزمة كوفيد 19 قد تتسبب بخسائر اقتصادية حادة لا سيما للدول الفقيرة لفترات تطول أوتقصر بحسب آليات تكيف العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة .

مؤشرات التدهور الأمن الصحي العالمي : في دراسة قام بها مركز **راند** وهو مركز التفكير الأمريكي حيث تؤكد هذه الدراسة أن العديد من أخطار الأمن الصحي العالمي من غير المحتمل أن تجد حلولا بعد 25 سنة القادمة ، وتحديات جديدة ستتضاعف حدتها بلا شك ، بالإضافة إلى المؤشرات التالية:[2]

1-صعوبة إحتواء الفيروس

2-قصور النظم الصحية الحالية في بعض الأقاليم

[1] العظم ايثار ، الاستعداد للجائحات العالمية ، مارس 2020، الرابط الإلكتروني:.a/ghad.com

[2] عبد العزيز سالم سرة، مبادرات عالمية لتفعيل ؟أنظمة الإنذار المبكر للأوبئة ،2020، الرابط الإلكتروني: futureuae.com/ar

3-دور الصين المتأخر في احتواء المرض

4-نشوب حروب اقتصادية

5-تزايد معدلات الفقر وتراجع مستوى المعيشة

6-تصاعد تهديدات الأمن الغذائي[1]

المطلب الثاني: سيناريو تقوية الأمن الصحي العالمي

إن الأزمة الصحية التي يعيشها العالم اليوم كانت بمثابة لحظة كاشفة عن فشل معظم الأنظمة الصحية في مواجهة مثل هذه الأزمات الصحية وفشل النظام الحالي في تنسيق الجهود للتصدي للمخاطر المحدقة بالعالم. كما لفتت هذه الأزمة الإنسانية العالمية انتباه جميع دول العالم إلى أن الأمن الصحي لا يقل أهمته عن الأمن العسكري، وأن توجيه قدر ولو بسيط من الموارد نحو الاهتمام بهذا البعد عن أبعاد الأمن الإنساني كفيل بأن يحمى البشر من أضرار ومخاطر تفوق بكثير مخاطر الصراعات والحروب العسكرية كما أنها قدأسست لتحول في طبيعة سياسات الأمن الوطني والقومي والدولي مستقبلا ،وذلك من خلال التحرك في المجالات الآتية:

1-إعادة التركيز على مفهوم الأمن الصحي مما يعنيه ذلك من استمرار متزايد في إجراء الأبحاث العلمية، وزيادة نسبة الموازنات المخصصة لقطاع الصحة في الدول ،والاستثمار في بناء المنظومة صحية قائمة خاصة فيما يتعلق بالاهتمام وتطوير وتوفير المستشفيات والاهتمام بالقطاع الطبي

2-تغير أولويات الأمن الجماعي الدولي والتركيز على الأمنيين الإنساني والمجتمعي مع التأكيد على أهمية التضامن الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية ، بايلاء المزيد من الاهتمام بالإدارة الدولية للأزمات والكوارث الخاصة بالأمراض والأوبئة العابرة للحدود

[1] حميدة درياديي ، **أزمة كوفيد 19 وتحديات الأمن الصحي التداعيات وأليات المواجهة** ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2021/12/24، عبر الرابط الإلكتروني :.h.deriadi.univ –boMerdes.dz

3-إعادة النظر في السياسات الأمنية الدفاعية بمراجعة خطط الطوارئ واستعداد الأجهزة الأمنية لمواجهة الكوارث والأوبئة وما تقتضيه من إجراءات إدارية وأمنية وصحية

4-تكريس مساهمات المجتمع المدني والعمل الجماعي التطوعي وتعزيز أدواره في دعم الأجهزة الحكومية خاصة إبان الأزمات

5-تعزيز دور الإعلام في تنوير الرأي العام أثناء الأزمات وضرورة الإهتمام بالإعلام الطبي الذي تتطلبه الأزمات الصحية

6- إعادة النظر في المنظومات التشريعية للدول خاصة منها القوانين التي تنظم حالة الطوارئ الصحية.[1]

سيناريو تقوية الأمن الصحي العالمي: يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات في نهاية المطاف يتم تحسين في إتجاه الظاهرة، ولعلى الجوانب التي ستشهد تحسنا ولها علاقة بالأمن الصحي نذكر:

1-**الجانب الإنساني:** الشعوب والحكومات على وجه الخصوص تفكروا جديا بتقديم خيارات الجانب الإنساني على الجوانب الأخرى لاسيما المادية، أليات التعاون الدولي في ظل الجائحة تحتاج إلى إعادة النظر بعد أن كشفت الأزمة عن إقتصار النظام الدولي لأطر قانونية لتسير انطلاقا من فرضيات الأمن الإنساني وتأسيس على العلاقات الدبلوماسية الطبية .

2-**الجانب العلمي والصحي** : نهبت هذه الأزمة على أولوية إتجاه الدول لزيادة الانفاق على الصحة والبحوث العلمية والطبية والدوائية للحفاظ على حياة البشر بدلا من الإنفاق المتزايد على سياق التسلح الذي يهدد حياة البشر ، إن تقدم الأمم يقاس بحجم الإنفاق على الصحة والتعليم والذي يصل في معظم الدول إلى 40 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي

[1]بوكور منال، دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كوفيد 19 ، حوليات جامعية ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ، عدد خاص ، 2020،ص 112.

3- **الجانب الاقتصادي:** إن إنغلاق الدول نحو الداخل يؤثر على إمكانية إحلال وعودة المكانة المفقودة والاعتبار للإنتاج الوطني المحلي خاصة بعد انخفاض الدعم الخارجي للعديد من المستلزمات الطبية، فمثلا الأزمة دفعت بالدول إلى دعم المبادرات المحلية لتصنيع أجهزة التنفس وبالتالي فتح أفاق جديدة

4-**الجانب السياسي** :أزمة كوفيد 19 جاءت لتضع الجميع في توجه واحد وهو المطالبة بتعظيم الدولة واسترداد مكانتها في المجتمع كون الدول أوجدت في الأصل للحفاظ على المجتمعات وخدمتها.[1]

[1] وليد عبد الحي ،**مستقبل المشهد الدولي بعد كورونا** ، 2020، عبر الرابط الإلكتروني :.uMMah-futures.net

الخاتمة:

تبحث دراسة العلاقة بين الصحة والأمن في ضوء أزمة انتشار جائحة كوفيد 19 باستعراض شتي الجوانب الأمنية التي مستها هذه الجائحة ومثلت تهديدا لها.

فجائحة كوفيد 19 فرضت الاهتمام الاستراتيجي بالصحة والأمن العالميين في المستقبل بحيث يصحبان محور السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية ، فالعالم يشهد حالة من الصراع مع خصم غير ملموس لا يستثنى أي دولة ولا جماعة ولا يتوقف عند أي حدود ،فأعداد الضحايا في تنام مستمر والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية باتت واضحة بشكل متزايد .

وبينما ارتكز الاهتمام في ظل الجائحة على المجالات الطبية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية في ضوء طبيعة الوجودية للتهديد ، لكن مع مرور الوقت تبين أنها مسألة وقت فقط قبل أن تصبح هذه الأزمة أيضا محور السياسات الأمنية ، بعد أن اجتاح كامل دول العالم فكانت استجابات لهذا الفيروس قد تراوحت في شدتها بين مختلف الدول إلا أنها جميعها تعاملت معه كمهدد ينبغي مجابهته أمنيا .

ومن هذا المنطلق استدعى تناول استجابة الدول لأزمة كورونا الإلمام بالمقاربات الأمنية التي يمكن أن تفسر طبيعة التعامل مع الجائحة ، وبالتالي محاولة استشراف التحولات التي يحتمل أن تقبل عليها الدول في مرحلة ما بعد كورونا ، بالإضافة إلى وضع سبل لمعالجة المعضلات المتعلقة بالتهديدات الوارد ظهورها أمام الأمن القومي للدول.

فمفهوم الأمن الصحي أصبح يتصدر اليوم أولويات الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية ليصبح العنصر الأهم ضمن منظومة الأمن الوطني والإنساني الشامل محليا وإقليميا وعالميا، وأن العالم اليوم أمام مرحلة جديدة يتطور فيها مفهوم الأمن الوطني والتركيز على البعد الصحي كمكون جوهري والتوجه لربط القطاع الصحي بالمجال الأمني لم يأت من فراغ بل فرضه سياق سياسي .

إن جائحة كوفيد 19 أظهرت الحاجة أكبر للالتزام العالمي والتعاون في سبيل الصحة العامة لما تشكله الأمراض والأوبئة وحالات طوارئ الصحية الأخرى من قلق متزايد لصانعي السياسات العالمية والحكومات بسبب مخاطرها على صحة السكان وتداعياتها على الحياة الاجتماعية وإعاقة النشاط الاقتصادي وباقي قطاعات التنمية الأخرى على غرار السياحة والتعليم والمواصلات،لذلك فالعالم اليوم بحاجة ماسة لكي يدشن أليات فاعلة لتعاون شامل في المجال الصحي ،وإعطاء هذا الأمر أهمية خاصة فلا يمكن مواجهة مثل هذه المخاطر دون تعاون وتكاتف دولي فاعل ودعم المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بقضية الصحة وعلى رأسها **منظمة الصحة العالمية.**

بمعنى أن مرحلة ما بعد كوفيد 19 ستشهد اهتماما كبيرا بدعم القطاع الصحي الذي يعاني بالفعل نقصا كبيرا سواء من حيث الكوادر أو الإمكانيات اللازمة لتطويره في الكثير من الدول ،كما ستشهد هذه المرحلة عملا مكثفا من قبل الدول المختلفة على تحصين أمنها الوطني.

إن الأثار التي خلفتها جائحة كوفيد 19 كشفت لنا مدى هشاشة الأنظمة الليبرالية الغربية التي كانت تبدو أنها تستطيع مواجهة المشاكل العالمية بفضل التطور الذي وصلت إليه ولكن اتضح لنا أنه حتى هذه الأنظمة المتقدمة فشلت في التصدي للجائحة، بالمقابل يبدو أن الصين قد تغلبت على الفيروس وهذا ما يقودنا التفكير في ما إذا سيتشكل نظام دولي جديد بدأ مع تداعيات كوفيد 19 وهو مستمر مع شكل أخر من المؤشرات الدالة على نظام دولي جديد بصدد التشكل بعد الحرب الروسية على أوكرانيا ، فتصبح بذلك روسيا والصين وحلفائها من الدول النامية في وجه الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة،هذا ما يقودنا إلى أفاق جديدة وموضوع أخر في هذا الصدد جدير بالبحث والدراسة ألا وهو هل فيروس كوفيد 19 حرب بيولوجية مصنوع في المخابر وبالتالي يدعم الاتجاه الذي يدعى بأنه مؤامرة أم أنه مجرد فيروس طبيعي.

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية:

ا/الكتب:

1-السعيدى ،جميلة، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل محاربتها**، المركز الديمقراطي العربي، برلين ،2020.

2-الزبيدي، نصر مطر،**إدارة الولايات المتحدة للأزمات**،دار الجنان للنشر والتوزيع،2011.

3-أشرف ،كشك،**أزمة كورونا التداعيات والأليات التي تنتهجها الدول لإدارة الأزمة**،مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية الدولية والطاقة،2020.

4-أوكالاهان تيري ومارتن غريفيتش،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ترجمة ونشر:مركز الخليج للأبحاث،دبي،2004.

5-بليس جون وسميث ستيف،**عولمة السياسات العالمية**،ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث ،ط1 ،دبي،2004.

6-جندلي، عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،ط1،دار الخلدونية، الجزائر،2007.

7-حلمي وأخرون،**المعجمالوسيط،مجمع اللغة العربية**،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2004.

8-طشطوش ،هايل عبد المولى،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي**،ط1،دار المكتبة حامد للنشر والتوزيع،عمان،2012.

9-مصباح ،عامر،**نظريات التحليل الإستراتيجي الأمني للعلاقات الدولية**،ط1،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2011.

10-محمد بن مكرم ،جمال الدين،**لسان العرب**،ج7،دار المعارف،القاهرة،2005.

11-سوزان كالغرت،**السياسةوالمجتمع في العالم الثالث**،تر:عبد الله بن نعمان،جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع،المملكة العربية السعودية،2002.

12-سارتشي رودولفو،**علماالأوبئة**،تر:أسامة فاروق حسن،مؤسسةالهنداوى للتعليم والثقافة،القاهرة،2014.

13-ستيرنغ فوكر،جينفر،**الليبرالية الجديدة في نظرية العلاقات الدولية**،ترجمة ونشر:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،بيروت،2016.

14-علوان، محمد يوسف،**القانون الدولي لحقوق الإنسان**،ج1،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان،2005.

15-فارس محمد،العمارات،**الأمن الإنساني في ظل العولمة**،دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن،2020.

16-قندلي،عامر،**البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**،ط2،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2010.

ب/ الدوريات والمجالات :

17-الدويري،فايز محمد،**مفهوم الأمن مستوياته صيغه وتهديداته**،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 2008،16.

18-الفايز المجالي،غيثطلال،**التداعيات السياسية والاجتماعية لجائحة كورونا على النظام السياسي والاقتصادي الدولي**،دفاتر السياسة والقانون،المجلد13،العدد01،الأردن،2012.

19-الرزاق المشهداني،أكرممعبد،**الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث**،مجلة كلية الشرطة العراقية،بغداد،2020.

20-المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،**وباء فيروس كورونا المستجد،نماذج استجابات الدول للوباء وتداعياتها على الاقتصاد العالمي** ،وحدة الدراسات السياسية،أفريل 2020.

21-بن عنتر ،عبد النور،**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**،مجلة السياسة الدولية، العدد116،المجلد2005،40.

21-بوكور، منال،**دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كوفيد 19**،حوليات جامعية، جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر، عدد خاص،2020.

22-ديفيد،بلوم،**الأوبئة والأمراض المعدية الجديدة ومتجددة الظهور**،مجلة التموين والتنمية،2018.

23-محمد سمير، إبراهيم،**مستقبل العلاقات العربية الصينية**،مجلة الدراسات الشرق أوسطية،العدد2020،42.

24-نسيقة،فيحل،**النظام العام**،مجلة المنتدى الاقتصادي،العدد2020،5.

25-عبد الله الحربي،سليمان،**مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته**،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد2008،19.

26-على،صلاح،**ملامح جديدة للاقتصاد العالمي بعد كورونا**،مجلة المستقل للدراسات الاقتصادية،2020.

ج/الرسائل والأطروحات الجامعية:

27-العايب،أحسن،**الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى**،أطروحةدكتوراة في العلاقات الدولية،جامعةيوسف بن خدة ،الجزائر،2008.

28-بوحريص،محمد الصديق،**حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية**،رسالةماجستر في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر بباتنة،2013.

29-حمزاوي،جويدة،**التصور الأمني الأوروبي**،رسالةماجستر في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر بباتنة،2011.

30-مهري،خالد،**التنظير للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**،رسالةماجستر في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر بباتنة،2008.

31- قسوم،سليمان،**الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**،رسالةماجستر في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر،2010.

د/الجرائد:

33-بلا،مناد،**دور القضاء في حماية النظام العام الصحي**،جريدةهيسبر الإلكترونية،ماي2020.

34-نسيقة ،فيحل،**النظامالعام**،جريدة الرأي التونسية،2020.

هـ/المواقع الإلكترونية:

35-موقع منظمة الأمم المتحدة،www.un.com.tr/ar

36-un/1991.A/RES/46/182 Section 1.Article1

37-un/1991.A/RES/46/182 Section6.Article33

38-موقع منظمة الصحة العالمية،دستور المنظمة،عبر موقعها:www.who.int

39-تقرير البنك العالمي،**حماية الإنسان والاقتصاد،استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كوفيد 19**،عبر الموقع:www.worldbank.org

40-تقرير منظمة التجارة العالمية ،**حول الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 على المستوي الدولي**،8 أفريل2020،عبر الموقع:wto.press release

41-تقرير منظمة العمل الدولية،**الاثار التي خلفتها جائحة كوفيد 19 على سوق العمل في العالم**،أفريل2020، عبر الموقع:www.ilo.org

42-تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية،لبنان،**تحديات الأمن الإنسانيفي البلدان العربية**،2009،ص04

43-محمود،خالد وليد،**عن كورونا والسيادة المتأصلة**، 19 مارس 2021،عبر الرابط:htpps/www.alaraby.co.uk

44-موقع منظمة الصحة العالمية،**فيروسكوفيد 19 ،دليل توعوي صحي شامل**،المكتب الإقليمي للنشر في المتوسط

45-**اليمن يواجه أسو السيناريوهات**،عبر الموقع:www.AA.com.tr/ar

46-منظمة اليونيسف،**ما تحتاج معرفته عن لقاحات كوفيد 19**،عبر موقع المنظمة:www.unisef.org

47-ملاعب ،ناجي،**عن مستقبل الأمن والدفاع في ظل كورونا**،موقع الأمن والدفاع العربي،2020/05/10،عبر :www.sdarabia.com

48-موقع الأمم المتحدة،**خمسة أسباب تؤكد حاجة العالم إلى منظمة الصحة العالميةفي جهود مكافحة كوفيد 19**،2020/04/19،عبر الرابط:news.un.org

49-رفيق عبد السلام،**عالم ما بعد كورونا إلى أين**،مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية،11/05/2020 عبر الرابط: www.c d c –centre.com

50-**كل ما تحتاج معرفته عن فيروس كورونا المستجد**،2020/05/11،عبر الموقع: www.MipportiMes.com WWW.CDC.GOV/CORONAVIRUS/2019-SYmPTOmP-TESTING.HTmL.

51-جيل غرساني،**أزمة فيروس كورونا فرصة لإعادة النظر في العلاقات الدولية وجعلها أكثر توازنا** ،حوار مع قناة فرانس 24 عبر الموقع:www.france24.com

52-تمق عبد الرحيم،**هل حقا أساءت منظمة الصحة العالمية إدارة جائحة كوفيد 19**،حوار مع قناة الجزيرة ،عبر :dealjazera.net

53-وليد عبد الحي،**مستقبل المشهد الدولي بعد كورونا**،2020،عبر :uMMah-futures.net

54-دريايديحميدة،**أزمةكوفيد 19 وتحديات الأمن الصحي**،جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس ،الجزائر،2012/12/24،عبر الرابط:h.deraidi.univ-boMerdedz

55-WHO Am ;A ON CORONAVIRUSE.JULY 2020 ;WWW.WHO.INT/NEWS-ROOm/DETAIL/Q A.

56-WWW.CDC.GOV/CORONAVIRUS/2019-SYmPTOmP-TESTING.HTmL.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A/LES LIVERS

1-Bary buzan :**securityaneur frame work for analysis** .iynnernner publisishrs.1998.

2-battistella.**theories des rolations internationales**.2ed.paris bresses s b.2006.p480.

3-CaMero.b.the washingtonpost.retrievedfroM**.iranK the wite house pandeMic**office.it:wapo.it.

4-Jean-jacques roche.**theories des rolation internatoinal**.4edition.montchrestien editionierentDavid . refomddue.2001.pp 38-42

5-Jerrmyyourd. **Entre the fourth horseman healh security and international relation theory**.whitehed journal of diplomacy

6-Ken booth.**teory of word security**.camrige university press.2007.p110.

7-Moshtan mohaMed**.undrstaning the dvivers and barriers of coordination**.poMs.p9

8-Mowjee tarseeM.deMocratic report of congo.developMent initiatives.uk.p11.

9- Mayo**foundation for Medical education and research** at .www.Mayoclinic.org/ar/art-20366112.

10-Ocha **cluster.approch**.IASC ,Genva ocha.2005.p2

11-Singhl T A **Revien of coronavirus disease** 2020 www.doi.org. and international relation.2005.p198

12-The word bank.**lessonforM evaluation of the world** .D C P 7 -19

13-Velavan tp. Meyer CG **the covid -19 epideMi.Medint health**.2020.doi/tMi 13383

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول :الأمن والأمن الصحي –إطار مفاهيمي/نظري	1
المبحث الأول:الأمن والأمن الصحي –إطار مفاهيمي	2
المطلب الأول: تعريف الأمن والأمن الدولي	2
المطلب الثاني: تعريف الأمن الصحي	6
المطلب الثالث:أبعاد ومستويات الأمن	9
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتحليل الأمن ومحورية الأمن الصحي	12
المطلب الأول :المقاربات النظرية التقليدية لتحليل الأمن	12
المطلب الثاني :المقاربات النظرية الجديدة لتحليل الأمن	17
المطلب الثالث:الأمن الصحي كقطاع محوري في التنظير	20
الفصل الثاني:أزمةكوفيد 19 كمتغير جديد في السياسة الدولية	23
المبحث الأول: واقع الأمن الصحي العالمي قبل كوفيد 19	23
المطلب الأول: واقع الأمن الصحي في دول الشمال	24
المطلب الثاني: واقع الأمن الصحي في دول الجنوب	28
المبحث الثاني: ظهور فيروس كوفيد 19 وتأثيره في السياسة الدولية	31
المطلب الأول:ظهور فيروس كوفيد 19 وانتشاره في العالم	31
المطلب الثاني:تأثير فيروس كوفيد 19 على العلاقات الدولية	35

المطلب الثالث: دور الدولة القومية في مواجهة كوفيد 19 39

المبحث الثالث: دور المنتظم الدولي في مواجهة كوفيد 19 41

المطلب الأول: دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة كوفيد 19 41

المطلب الثاني :دور منظمة الأمم المتحدة في مواجهة كوفيد 19 46

الفصل الثالث:تداعيات أزمة كوفيد 19 على الأمن الصحي العالمي 52

المبحث الأول :تداعيات كوفيد 19 على الجانب السياسي والاقتصادي العالمي 53

المطلب الأول :تداعياتكوفيد 19 على الواقع السياسي العالمي 53

المطلب الثاني:تداعياتكوفيد 19 على الاقتصاد العالمي 56

المبحث الثاني: تداعيات كوفيد 19 على الجانبيين الاجتماعي والإنساني العالمي 61

المطلب الأول :تداعياتكوفيد 19 على الواقع الاجتماعي العالمي 61

المطلب الثاني: تداعيات كوفيد 19 على الجانب الإنساني في العالم 65

المبحث الثالث: مستقبل الأمن الصحي العالمي في ظل كوفيد 19 70

المطلب الأول: سيناريو تدهور الأمن الصحي العالمي 70

المطلب الثاني: سيناريو تقوية الأمن الصحي العالمي 73

الخاتمة 76

قائمة المصادر والمراجع 78

فهرس المحتويات 83